



الإعلام ومنظومة حقوق الإنسان

كيف تسهم التغطية الإعلامية في تعميق أزمة الثقة بالخطاب الحقوقي الدولي؟

حرب غزة وجرائم تنظيم داعش نموذجاً

محمد خليل أكديحي

طالب بسلك الدكتوراه، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة، جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

ملخص

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين التغطية الإعلامية لانتهاكات حقوق الإنسان والتصورات المرتبطة بشرعية المنظومة الحقوقية الدولية. وتنطلق من إشكالية مفادها أن التغطية الإعلامية لا تؤدي بالضرورة إلى تعزيز الوعي الحقوقي والثقة بالمؤسسات المعنية بحماية الحقوق، بل قد تسهم، في بعض السياقات، في تنامي المواقف النقدية تجاه الخطاب الحقوقي الدولي وآليات تطبيقه. وتعتمد الورقة على إطار نظري متعدد التخصصات يجمع بين نظرية التأطير الإعلامي، ونموذج البروباغندا لدى هيرمان وتشومسكي، ونظرية التخدير الأخلاقي عند مويلر، إضافة إلى مقاربات النقد ما بعد الاستعماري ومفهوم حالة الاستثناء.

وتتخذ الدراسة من الحرب في غزة وجرائم تنظيم داعش نموذجين تحليليين لاستكشاف ثلاث آليات رئيسية: الانتقائية في تمثيل الضحايا وتأطير الانتهاكات، وآثار التعرض المتكرر لمشاهد العنف والفظائع على الاستجابة الوجدانية للجمهور، ثم توظيف التهديدات الأمنية في تبرير التدابير الاستثنائية. وتبين نتائج التحليل أن تفاعل هذه الآليات قد يسهم في إعادة تشكيل مستويات الثقة بالخطاب الحقوقي الدولي وبالمؤسسات المرتبطة به، من خلال إثارة تساؤلات حول اتساق تطبيق المعايير الحقوقية وحيادها وفعاليتها.

وتخلص الورقة إلى أن الإعلام لا يقتصر دوره على نقل الانتهاكات وتمثيلها، بل يشارك في تشكيل المعاني والتصورات المرتبطة بها، الأمر الذي يجعله فاعلاً مؤثراً في بناء الشرعية الحقوقية أو مساءلتها داخل المجال العام.

الكلمات المفتاحية: الإعلام وحقوق الإنسان؛ التأطير الإعلامي؛ أزمة الشرعية الحقوقية؛ التخدير الأخلاقي؛ حرب غزة؛ تنظيم داعش؛ النقد ما بعد الاستعماري؛ حالة الاستثناء.



Abstract

This paper examines the relationship between media coverage of human rights violations and perceptions of the legitimacy of the international human rights system. It starts from the premise that media coverage does not necessarily strengthen human rights awareness or trust in institutions tasked with protecting rights; rather, in certain contexts, it may contribute to the emergence of critical attitudes toward international human rights discourse and its modes of application. The study draws on a multidisciplinary theoretical framework that combines media framing theory, Herman and Chomsky's propaganda model, Moeller's concept of compassion fatigue, postcolonial critiques of human rights universalism, and Agamben's notion of the state of exception.

The paper uses the Gaza war and the crimes of the Islamic State (ISIS) as analytical case studies to explore three key mechanisms: the selectivity involved in representing victims and framing violations, the effects of repeated exposure to violence and atrocities on audience responses, and the use of security threats to justify exceptional measures. The analysis suggests that the interaction of these mechanisms may contribute to reshaping levels of trust in international human rights discourse and the institutions associated with it by raising questions about the consistency, neutrality, and effectiveness of human rights standards.

The paper concludes that the media does not merely report and represent human rights violations; it also plays an important role in shaping the meanings and perceptions attached to them, thereby influencing how the legitimacy of the human rights system is constructed, contested, and evaluated within the public sphere.

Keywords: *Media and Human Rights; Media Framing; Human Rights Legitimacy; Compassion Fatigue; Gaza War; Islamic State (ISIS); Postcolonial Critique; State of Exception.*



مقدمة

ينظر إلى الإعلام، في الأدبيات الليبرالية الكلاسيكية، بوصفه مؤسسة رقابية تضطلع بوظيفة مساءلة السلطة وكشف الانتهاكات وإتاحة المعلومات الضرورية لتكوين رأي عام مطلع بشأن القضايا العامة، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان. وقد تعزز هذا التصور مع تطور المنظومة الدولية لحقوق الإنسان عقب الحرب العالمية الثانية، حيث أسند إلى الإعلام دور مهم في نشر المعرفة بالمعايير الحقوقية، وتوثيق الانتهاكات، والإسهام في توجيه النقاش العمومي حول التزامات الدول في هذا المجال. وفي هذا السياق، أصبحت التغطية الإعلامية أحد العوامل المؤثرة في تشكيل الإدراك العام لقضايا حقوق الإنسان وفي تحديد مستويات الاهتمام السياسي والمجتمعي بها.

غير أن متابعة التغطية الإعلامية للأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة خلال العقد الأخيرين تثير تساؤلات بشأن طبيعة العلاقة بين التغطية الإعلامية وترسيخ القيم والمعايير الحقوقية. فبينما يفترض أن يساهم عرض الانتهاكات في تعزيز الوعي بهذه القضايا، تشير بعض النقاشات الأكاديمية والملاحظات الميدانية إلى أن بعض أنماط التغطية قد ترتبط بظهور مواقف نقدية تجاه منظومة حقوق الإنسان نفسها، سواء من خلال التشكيك في مدى علميتها أو في اتساق تطبيقها أو في حياد المؤسسات المرتبطة بها. ومن ثم تنطلق هذه الورقة من إشكالية تتمثل في بحث الكيفية التي يمكن من خلالها لبعض الممارسات والتمثيلات الإعلامية أن تساهم في إعادة تشكيل مواقف الجمهور من منظومة حقوق الإنسان، وتحليل الآليات المحتملة التي تفسر هذه العلاقة.

تخذ هذه الورقة من حرب غزة وجرائم تنظيم داعش حالتين للتحليل، لا باعتبارهما حدثين متمثلين من حيث الطبيعة أو السياق أو الفاعلين، بل بوصفهما حالتين تتيحان دراسة أنماط مختلفة من التفاعل بين الإعلام والخطاب الحقوقي. فمن جهة، أثارت التغطية الإعلامية لحرب غزة، التي اندلعت في أكتوبر 2023، نقاشات واسعة حول معايير تمثيل الضحايا وتوزيع الاهتمام الإعلامي بين النزاعات المختلفة، وتحولت إلى ما وصفته محكمة العدل الدولية بأنه يحمل مؤشرات إبادة جماعية محتملة¹.

وفي هذا السياق، أظهرت دراسة كمية أجراها آدم جونسون وعثمان علي على تغطية شبكاتي «سي إن إن» و«إم إس إن بي سي» خلال المئة يوم الأولى من الحرب وجود تفاوتات في تواتر استخدام بعض المفاهيم الحقوقية والإنسانية عند مقارنة التغطية الخاصة بغزة بنظيرتها الخاصة بالحرب الروسية الأوكرانية، سواء فيما يتعلق باستخدام مصطلحات مثل «جرائم الحرب» و«الإبادة الجماعية» أو في توصيف الضحايا والنازحين وإبراز معاناتهم الإنسانية.

ومن جهة أخرى، تمثل حالة تنظيم داعش نمطا مختلفا من العلاقة بين الإعلام والعنف السياسي، حيث اعتمد التنظيم بصورة مكثفة على الوسائط الإعلامية والرقمية في نشر دعايته وتوسيع حضوره الرمزي، من خلال المواد المصورة والمنشورات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي. وفي المقابل، رافقت هذه الممارسات نقاشات سياسية وإعلامية واسعة حول التهديدات الأمنية والإجراءات المناسبة لمواجهة، وهو ما ارتبط في بعض السياقات بتبني سياسات استثنائية أثارت جدلا حقوقيا بشأن مدى توافقها مع المعايير القانونية والحقوقية المعمول بها².

وانطلاقا من الحالتين المدروستين، تقترح هذه الورقة مقارنة العلاقة بين الإعلام ومواقف الجمهور من منظومة حقوق الإنسان من خلال ثلاثة أبعاد تحليلية مترابطة. يتمثل البعد الأول في المستوى البنيوي المرتبط بأنماط التغطية الإعلامية وانتقائيتها، وما قد يترتب على ذلك من تصورات متباينة بشأن اتساق المعايير الحقوقية وحياد تطبيقها. ففي الحالات التي يدرك فيها بعض المتلقين تفاوتات في تمثيل الضحايا أو في توظيف المفاهيم الحقوقية بين نزاع وآخر، قد يتجاوز النقد ممارسات فاعلين بعينهم ليشمل مساءلة المنظومة الحقوقية الدولية وآليات اشتغالها وحدود علميتها.

أما البعد الثاني فيتعلق بالمستوى النفسي، ويرتبط بآثار التعرض المتكرر والمكثف لمشاهد العنف والمعاناة الإنسانية. وتشير الأدبيات المعنية بالتخدير الأخلاقي وإرهاق التعاطف إلى أن هذا التعرض قد يؤدي، لدى بعض الفئات، إلى تراجع الاستجابة العاطفية أو إلى أشكال من



الانسحاب النفسي والتجنب، بما يؤثر في أنماط التفاعل مع الخطاب الحقوقي والقضايا الإنسانية. وفي هذا السياق، تكتسب أعمال سوزان مويلر أهمية خاصة في تفسير الآثار المحتملة للتدفق المستمر لصور المآسي والنزاعات.

أما البعد الثالث فيرتبط بالمستوى السياسي، ويتصل بكيفية توظيف الخطابات الحقوقية والأمنية في سياقات الصراع ومكافحة الإرهاب. فقد ارتبطت بعض الاستجابات السياسية والإعلامية للتهديدات الإرهابية بتبني تدابير استثنائية أثارت نقاشات واسعة حول حدود التوازن بين متطلبات الأمن واحترام الحقوق والحريات الأساسية. وفي مثل هذه السياقات، قد تتشكل لدى بعض الفاعلين الاجتماعيين تصورات نقدية تعتبر أن الخطاب الحقوقي لا يعمل دائما بمعزل عن علاقات القوة والاعتبارات السياسية التي تؤثر تطبيقه.

ورغم اتساع الأدبيات الأكاديمية التي تناولت الأبعاد الإعلامية والحقوقية والنفسية المرتبطة بالنزاعات والأزمات الإنسانية، فإن الدراسات التي تجمع بين هذه الأبعاد ضمن إطار تفسيري موحد ما تزال محدودة نسبيا. فدراسات الإعلام والصراعات انشغلت، في جانب مهم منها، بتحليل أنماط التغطية الإعلامية وآليات التأطير والانتقائية وتمثيل الضحايا، بينما ركزت دراسات حقوق الإنسان أساسا على تحليل الانتهاكات والأطر القانونية والمؤسسية النازمة للحماية الحقوقية. أما الأدبيات المتعلقة بالتخدير الأخلاقي وإرهاق التعاطف فقد اهتمت بصورة رئيسية بالآثار النفسية للتعرض المتكرر لمشاهد العنف والمعاناة الإنسانية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الإسهامات، فإنها غالبا ما عاجلت هذه الظواهر ضمن مسارات بحثية متوازية، دون تطوير إطار تحليلي يربط بصورة منهجية بين أنماط التغطية الإعلامية، وآثارها الإدراكية والنفسية المحتملة، وانعكاساتها على تصورات الجمهور تجاه منظومة حقوق الإنسان. كما أن هذا النوع من المقاربات التكاملية ما يزال محدود الحضور في الأدبيات العربية، رغم الأهمية التي تكتسبها هذه الإشكالية في سياقات تشهد نقاشات مكثفة حول قضايا العدالة الدولية، والصراعات المسلحة، وتطبيق المعايير الحقوقية.

وانطلاقا من ذلك، تسعى هذه الورقة إلى المساهمة في ردم هذه الفجوة من خلال بناء إطار تحليلي متعدد التخصصات يجمع بين دراسات الإعلام، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلم النفس الاجتماعي، ودراسات ما بعد الاستعمار، بهدف فهم الكيفية التي يمكن أن تتفاعل من خلالها هذه الأبعاد في تشكيل المواقف والتصورات المرتبطة بمنظومة حقوق الإنسان.

تنطلق هذه الورقة من التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن أن تسهم بعض أنماط التغطية الإعلامية لانتهاكات حقوق الإنسان في تشكيل مواقف نقدية أو رافضة تجاه منظومة حقوق الإنسان؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

أولا، إلى أي مدى تكشف المقارنة بين التغطية الإعلامية للحرب في غزة والحرب في أوكرانيا عن تفاوتات في أنماط التأطير والتمثيل الإعلامي، وما انعكاسات ذلك على إدراك الجمهور لمدى اتساق الخطاب الحقوقي؟

ثانيا، ما الآثار المحتملة للتعرض المتكرر والمكثف لصور العنف والمعاناة الإنسانية على مستويات التعاطف والاستجابة الأخلاقية لدى الجمهور؟

ثالثا، كيف تفاعلت التغطيات الإعلامية المرتبطة بجرائم تنظيم داعش مع الخطابات السياسية والأمنية التي صاحبت تبني سياسات استثنائية في مجال مكافحة الإرهاب؟

رابعا، كيف تسهم المقاربات ما بعد الاستعمارية في تفسير المواقف النقدية التي تتبناها بعض الفئات في الجنوب العالمي تجاه منظومة حقوق الإنسان وآليات تطبيقها؟

خامسا، كيف تتفاعل الأبعاد الإعلامية والنفسية والسياسية وما بعد الاستعمارية في تشكيل المواقف والتصورات المرتبطة بمنظومة حقوق الإنسان؟



تنطلق هذه الورقة من أربع فرضيات مترابطة. تفترض الفرضية الأولى أن التفاوتات المحتملة في أنماط التأطير الإعلامي وتمثيل الضحايا في النزاعات المختلفة قد تؤثر في إدراك بعض الفئات لدى اتساق المنظومة الحقوقية الدولية وحيادها. وتفترض الفرضية الثانية أن التعرض المتكرر والمكثف لمشاهد العنف والمعاناة الإنسانية قد يؤدي إلى تراجع مستويات التعاطف أو إلى أشكال من الاعتقاد الإدراكي على هذه المشاهد، بما يؤثر في أنماط التفاعل مع الخطاب الحقوقي. أما الفرضية الثالثة فتتعلق من أن بعض أنماط التغطية الإعلامية، بالتفاعل مع الخطابات السياسية والأمنية، قد تسهم في إضفاء الشرعية على تبني تدابير استثنائية في سياقات مكافحة الإرهاب. في حين تفترض الفرضية الرابعة أن المقاربات ما بعد الاستعمارية توفر إطارا تفسيرا لفهم بعض المواقف النقدية تجاه المنظومة الحقوقية الدولية، من خلال التركيز على إدراكات عدم التكافؤ في تطبيق المعايير وتوزيع السلطة على المستوى الدولي.

وتعتمد الورقة مقارنة تحليلية متعددة التخصصات تجمع بين تحليل المضمون الكمي، والتحليل النوعي للمحتوى الإعلامي، وتحليل الخطاب، والمقارنة بين الحالات. فعلى مستوى تحليل المضمون الكمي، تستند الورقة إلى البيانات التي قدمتها دراسة جونسون وعلي بشأن تغطية شبكتي «سي إن إن» و«إم إس إن بي سي» للحرب في غزة والحرب في أوكرانيا خلال المئة يوم الأولى من النزاع. وعلى المستوى النوعي، تحلل الورقة نماذج مختارة من التغطية الإعلامية لرصد أنماط التأطير وتمثيل الضحايا. كما توظف تحليل الخطاب لفهم الآليات السردية والمفاهيمية التي صاحبت تمثيل جرائم تنظيم داعش وربطها بالنقاشات المتعلقة بالأمن والاستثناء. أما المقاربة المقارنة فتهدف إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين حالي غزة وداعش، واستكشاف الكيفية التي تتفاعل بها الأبعاد الإعلامية والنفسية والسياسية في تشكيل المواقف تجاه منظومة حقوق الإنسان.

ويستند الإطار النظري للورقة إلى خمسة مداخل رئيسية: نموذج البروباغندا لدى تشومسكي وهيرمان، ونظرية التأطير لدى إنتمان، وأدبيات التخدير الأخلاقي وإرهاق التعاطف لدى سوزان مويلر، والمقاربات ما بعد الاستعمارية المرتبطة بإدوارد سعيد وأويورا أوكافور ومكوا موتوا، فضلا عن مفهوم حالة الاستثناء لدى جورجيو أغامبن.

وانطلاقا من هذه الإشكالية، تنظم الورقة في خمسة محاور مترابطة. يخصص المحور الأول لبناء الإطار النظري للدراسة من خلال مناقشة المداخل النظرية المعتمدة وبيان أوجه التكامل بينها في تفسير العلاقة بين الإعلام وإدراك شرعية المنظومة الحقوقية. أما المحور الثاني فيتناول حرب غزة بوصفها حالة لدراسة أنماط التأطير والتمثيل الإعلامي وانعكاساتها المحتملة على تصورات الجمهور تجاه الخطاب الحقوقي، وذلك بالاستناد إلى معطيات كمية ونوعية.

ويعالج المحور الثالث حالة تنظيم داعش من خلال تحليل العلاقة بين الاستراتيجيات الإعلامية للتنظيم والتغطيات الإعلامية المصاحبة لها، مع التركيز على النقاشات المرتبطة بالتخدير الأخلاقي، وإرهاق التعاطف، والخطابات الأمنية الاستثنائية. أما المحور الرابع فيتناول هذه الإشكالية من منظور ما بعد استعماري، من خلال مناقشة الكيفية التي تفسر بها هذه المقاربات العلاقة بين الإعلام والخطاب الحقوقي العالمي وتفاوتات تطبيق المعايير الحقوقية.

ويخصص المحور الخامس لتركيب نتائج التحليل المقارن بين الحالتين المدروستين، واقتراح إطار تفسيري يوضح كيفية تفاعل الأبعاد الإعلامية والنفسية والسياسية والثقافية في تشكيل المواقف تجاه منظومة حقوق الإنسان. وتختتم الورقة بخاتمة تركيبية تعرض أبرز النتائج وتناقش دلالاتها النظرية والمنهجية وانعكاساتها على دراسة العلاقة بين الإعلام وحقوق الإنسان.



المحور الأول: الإطار النظري - الإعلام والخطاب الحقوقي بين التمثيل والتأثير

لا يمكن مقارنة العلاقة بين التغطية الإعلامية والمواقف المتشكلة تجاه المنظومة الحقوقية دون الاستناد إلى إطار نظري متعدد التخصصات يوفر أدوات تفسيرية قادرة على استيعاب تعقيد الظاهرة المدروسة. فهذه الأخيرة تقع عند تقاطع عدد من الحقول المعرفية، من بينها دراسات الإعلام والاتصال، وعلم النفس الاجتماعي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ودراسات ما بعد الاستعمار، والفلسفة السياسية. ومن ثم، تعتمد هذه الورقة إطاراً نظرياً مركباً يستند إلى خمسة مداخل رئيسية يستفاد من تفاعلها التحليلي في تفسير الكيفية التي يمكن أن تسهم بها الممارسات الإعلامية في تشكيل التصورات والمواقف المرتبطة بالمنظومة الحقوقية.

وعليه، يتناول هذا المحور هذه المداخل النظرية تباعاً، مع إبراز مرتكزات كل منها وحدودها التفسيرية، قبل مناقشة أوجه التقاطع بينها وإمكان توظيفها ضمن إطار تحليلي موحد لفهم العلاقة بين الإعلام والخطاب الحقوقي في سياقات الصراع والأزمات الإنسانية.

1.1. نظرية التأطير الإعلامي: كيف يحدد الإعلام ما نراه وكيف نراه

تشكل نظرية التأطير الإعلامي، كما صاغها روبرت إنتمان سنة 1993، أحد المداخل الأساسية لفهم الكيفية التي تبنى بها المعاني الإعلامية للأحداث والقضايا العامة. ويعرف إنتمان التأطير بأنه عملية انتقاء بعض عناصر الواقع المدرك وإبرازها ضمن بناء سردي معين، بما يؤدي إلى تعزيز تفسير محدد للحدث أو القضية موضوع التغطية. ووفقاً لهذا التصور، يؤدي الإطار الإعلامي أربع وظائف مترابطة تتمثل في تعريف المشكلة، وتشخيص أسبابها، وتقديم تقييمات أو اعتبارات معيارية مرتبطة بها، واقتراح سبل التعامل معها³.

وتنبع أهمية هذه النظرية من إبرازها للدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في تشكيل إدراك الجمهور للأحداث، ليس فقط من خلال عرض الوقائع، بل أيضاً عبر تنظيمها وتأويلها وإبراز بعض أبعادها دون غيرها. وفي سياق الصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية، يكتسب التأطير الإعلامي أهمية خاصة لأنه يسهم في تحديد الكيفية التي ينظر بها إلى الفاعلين والضحايا والمسؤوليات المرتبطة بالنزاع. فاختلاف الأطر المستخدمة في التغطية قد يؤدي إلى تباين إدراك الجمهور لطبيعة الحدث وأسبابه وآثاره الإنسانية والسياسية.

ومن هذا المنطلق، تتيح نظرية التأطير فهماً أعمق للكيفية التي يمكن من خلالها أن تؤثر الاختيارات التحريرية وأنماط السرد الإعلامي في تشكيل التصورات العامة المرتبطة بالضحايا والاستحقاق الأخلاقي للتعاطف والحماية. كما توفر أداة تحليلية مهمة لدراسة التفاوتات المحتملة في تمثيل الأطراف المختلفة داخل التغطيات الإعلامية، وما قد يترتب على ذلك من آثار في إدراك الجمهور لمبادئ العدالة والحياد والاتساق في التعامل مع الانتهاكات الإنسانية⁴.

وقد بينت أدبيات التأطير الإعلامي، منذ أعمال إنتمان⁵ وإينغار⁶ وصولاً إلى الدراسات اللاحقة في مجال الاتصال السياسي، أن الأطر الإعلامية لا تؤدي وظيفة تنظيم المعلومات وتبسيطها فحسب، بل تؤثر أيضاً في الكيفية التي يفسر بها الجمهور الأحداث والقضايا العامة، وفي تقييمه للمسؤوليات والأبعاد الأخلاقية والحلول الممكنة. ومن هذا المنظور، لا تعد التغطية الإعلامية انعكاساً محايداً للواقع، بل تمثل عملية انتقاء وتأويل تبرز بعض العناصر وتهمش عناصر أخرى، بما يسهم في تشكيل المعاني المتداولة حول الأحداث موضوع التغطية.

وفي مجال حقوق الإنسان، تتيح نظرية التأطير فهماً للكيفية التي يمكن أن تعرض بها وقائع متشابهة ضمن أطر تفسيرية مختلفة تبعا للسياق السياسي أو لهوية الفاعلين أو لطبيعة السرديات المهيمنة. فاختلاف الإطار المستخدم في توصيف الانتهاكات قد يؤدي إلى اختلاف في إدراك الجمهور لطبيعتها ومدى خطورتها وللجهات المسؤولة عنها. وفي الحالات التي يدرك فيها المتلقون وجود تفاوتات متكررة في توصيف أحداث متشابهة أو في تمثيل الضحايا عبر سياقات مختلفة، قد تنشأ تساؤلات حول مدى اتساق تطبيق المعايير الحقوقية أو حياد الخطاب المرتبط بها. ومن ثم توفر نظرية التأطير أداة تحليلية مهمة لفهم الكيفية التي يمكن أن تسهم بها التمثيلات الإعلامية المختلفة في تشكيل المواقف والتصورات المرتبطة بشرعية المنظومة الحقوقية وعالميتها.



1.2. نموذج البروباغندا: الضحايا الجديرون وغير الجديرون

يعمق نموذج البروباغندا الذي صاغه إدوارد هيرمان ونعوم تشومسكي سنة 1988 في كتابهما صناعة القبول التحليل الذي بدأته نظرية التأطير. فإذا كان إنتمان يكشف كيف يؤثر الإعلام الواقع، فإن تشومسكي وهيرمان يفسران لماذا يؤثر بهذه الطريقة تحديداً⁷. فإذا كانت نظرية التأطير تركز على الكيفية التي تبنى بها المعاني الإعلامية، فإن نموذج البروباغندا يقدم تفسيراً بنيوياً للعوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي قد تؤثر في تشكيل هذه المعاني. وينطلق النموذج من فرضية مفادها أن المحتوى الإعلامي لا يتحدد فقط بالمعايير المهنية أو الإخبارية، بل يتأثر أيضاً بجملة من المحددات البنيوية، من أبرزها ملكية وسائل الإعلام، والاعتماد على الإعلانات كمصدر للتمويل، والارتباط بالمصادر الرسمية للمعلومات، وآليات الضغط المؤسسي، فضلاً عن الأطر الأيديولوجية السائدة داخل المجتمع⁸.

ومن بين المفاهيم المركزية في هذا النموذج مفهوم «الضحايا الجديرون» و«الضحايا غير الجديرون». ويقصد به التفاوت في مستويات الاهتمام والتعاطف والتغطية الإعلامية الممنوحة للضحايا تبعاً للموقع السياسي للجهات المرتبطة بالنزاع. ووفقاً لهذا المنظور، قد تغطي بعض الانتهاكات بتغطية مكثفة ومؤنسنة، في حين تعالج انتهاكات أخرى بدرجات أقل من الاهتمام أو ضمن أطر تفسيرية مختلفة، رغم تشابهها من حيث النتائج الإنسانية⁹.

وقد وظفت دراسات عديدة هذا المفهوم لتحليل التفاوتات في التغطية الإعلامية للنزاعات الدولية والأزمات الإنسانية، ولا سيما في الحالات التي تثار فيها تساؤلات حول معايير اختيار الضحايا الذين يحظون بالاهتمام الإعلامي ومستويات التعاطف الممنوحة لهم. ومن هذه الزاوية، يوفر نموذج البروباغندا أداة تفسيرية مهمة لفهم العلاقة بين البنى السياسية والاقتصادية المحيطة بالإنتاج الإعلامي وبين التمثيلات المختلفة للضحايا والانتهاكات. كما يتيح استكشاف الكيفية التي قد تسهم بها هذه التفاوتات، إذا ما أدركها الجمهور بوصفها أنماطاً متكررة، في تشكيل مواقف نقدية تجاه حياد الخطاب الحقوقي واتساقه في معالجة الانتهاكات المختلفة¹⁰.

1.3. التخدير الأخلاقي: حين يطفئ التعرض المكثف جذوة التعاطف

إذا كانت المقاربتان السابقتان تسلطان الضوء على بعض الأبعاد البنيوية المرتبطة بتمثيل الانتهاكات والضحايا في التغطية الإعلامية، فإن أدبيات التخدير الأخلاقي وإرهاق التعاطف تركز على الآثار النفسية المترتبة على التعرض المتكرر لمشاهد المعاناة الإنسانية. وينصرف الاهتمام هنا إلى الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها كثافة التغطية الإعلامية للأزمات والحروب والكوارث في أنماط الاستجابة الوجدانية للجمهور.

وفي هذا السياق، طورت سوزان مويلر تحليلاً نقدياً للآثار المحتملة للتدفق المستمر لصور المآسي الإنسانية في وسائل الإعلام. وتجادل مويلر بأن التعرض المتكرر والمكثف لهذه الصور قد يقود، لدى بعض الفئات من الجمهور، إلى أشكال من الإرهاق العاطفي أو التبلد الوجداني، بما يجد تدريجياً من القدرة على الاستجابة المتعاطفة مع المعاناة الإنسانية¹¹.

لدى بعض المتلقين، إلى تراجع تدريجي في مستوى الاستجابة الوجدانية. ويمكن أن يتخذ هذا المسار أشكالاً متعددة تبدأ باستجابات قوية من الصدمة والتعاطف عند التعرض الأولي للمشاهد الصادمة، ثم تتطور لدى بعض الأفراد إلى مظاهر من الإرهاق العاطفي مع استمرار التعرض للمحتوى نفسه، بما قد يجد من مستوى الانخراط الوجداني أو يدفع إلى تجنب متابعة هذا النوع من الأخبار.

وقد دعمت دراسات في علم النفس الاجتماعي هذا الاتجاه التفسيري، حيث أظهرت أعمال كيث باين ودانيل كاميرون أن التوسع في عرض أعداد كبيرة من الضحايا لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة متناسبة في الاستجابة التعاطفية، بل قد يرتبط أحياناً بانخفاضها. ويفسر ذلك بأن الأفراد قد يلجؤون إلى آليات نفسية تحد من الانخراط العاطفي عندما تصبح المعاناة المعروضة واسعة النطاق أو متكررة بصورة تتجاوز قدرتهم على المعالجة الوجدانية المستمرة¹². وتتقاطع هذه النتائج مع الأدبيات المرتبطة بمفهوم انخيار التعاطف أو التبلد النفسي، والتي تشير إلى أن



الاستجابة العاطفية تجاه الضحايا لا تزداد بالضرورة بزيادة أعدادهم، بل قد تتراجع في بعض الحالات مع تحول المعاناة الإنسانية من قصص فردية ملموسة إلى أعداد وإحصاءات مجردة يصعب استيعابها على المستوى الوجداني.¹³

وفي سياق حرب غزة وجرائم داعش، يأخذ هذا التخدير بعدا مضاعفا. فالبث المتواصل لصور الأشلء والدمار والإعدامات لا يكفي بإضعاف التعاطف بل ينتج أيضا شعورا بالعجز واللاجدوى لدى المتلقي الذي يرى أن كل هذه الانتهاكات تحدث أمام العالم دون أي تدخل فعال من المنظومة الدولية. وهنا يتحول التخدير من ظاهرة نفسية فردية إلى موقف سياسي جماعي: فحين يشعر الجمهور أن لا جدوى من التعاطف لأن المنظومة الحقوقية عاجزة عن حماية الضحايا، ينتقل من اللامبالاة تجاه الضحايا إلى اللامبالاة تجاه حقوق الإنسان ذاتها.

1.4. النقد ما بعد الاستعماري وحالة الاستثناء: البعد البيئي للرفض

يضيف النقد ما بعد الاستعماري بعدا تاريخيا وبنويا إلى تحليل الخطاب الحقوقي العالمي، من خلال التركيز على العلاقة بين إنتاج المعرفة وعلاقات القوة التي تشكل السياقات الدولية. ففي أعماله حول الاستشراق، بين إدوارد سعيد أن تمثيل الآخر غير الغربي داخل الخطابات الغربية الحديثة لا يتم في فضاء معرفي محايد، بل يتأثر بسياقات تاريخية وسياسية ارتبطت بتجارب الاستعمار والامبريالية.¹⁴ ومن هذا المنطلق، يلفت النقد ما بعد الاستعماري الانتباه إلى الكيفية التي يمكن أن تتداخل بها المعرفة والسلطة في إنتاج التصورات السائدة حول الشعوب والثقافات والمجتمعات غير الغربية.

وقد امتدت هذه الإشكالية إلى الحقل القانوني الدولي من خلال أعمال منظري مقاربات العالم الثالث للقانون الدولي (TWAIL)، الذين سعوا إلى مساءلة الافتراضات الكامنة وراء الخطاب القانوني والحقوقي العالمي. ويجادل عدد من هؤلاء الباحثين بأن ادعاءات الكونية المرتبطة بحقوق الإنسان قد ترتبط، في بعض السياقات، بتجارب تاريخية وثقافية خاصة جرى تقديمها بوصفها معايير ذات صلاحية عالمية. وفي هذا السياق، يرى ماكاو موتوا أن الخطاب الحقوقي الدولي يعكس بدرجة مهمة التصورات الفكرية والسياسية التي تشكلت داخل السياق الغربي الحديث، كما يلفت الانتباه إلى الكيفية التي يمكن أن تتداخل بها اعتبارات القوة والسياسة مع آليات تطبيق المعايير الحقوقية على المستوى الدولي.¹⁵

ومن ثم، لا ينصب اهتمام هذه المقاربات على رفض فكرة حقوق الإنسان في ذاتها، بل على مساءلة شروط إنتاج الخطاب الحقوقي العالمي، وحدود ادعاءات الكونية التي يستند إليها، وأنماط التفاوت التي قد تظهر في تطبيق المعايير الحقوقية بين السياقات المختلفة. ومن هذه الزاوية، توفر الأدبيات ما بعد الاستعمارية إطارا تفسيريا مهما لفهم بعض المواقف النقدية تجاه المنظومة الحقوقية الدولية، ولا سيما حين ينظر إلى تطبيق هذه المعايير بوصفه متأثرا بعلاقات القوة وعدم التكافؤ على المستوى العالمي.

وفي هذا السياق، تتيح المقاربات ما بعد الاستعمارية فهما للدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الإعلامية في إعادة إنتاج بعض التمثيلات المهمة داخل النظام الدولي. فمن منظور هذه الأدبيات، قد ينظر إلى التفاوتات في تغطية انتهاكات حقوق الإنسان أو في مستويات الاهتمام الممنوحة للضحايا بوصفها مؤشرات على استمرار علاقات القوة وعدم التكافؤ التي تطبع المجال الدولي. وعندما يدرك بعض المتلقين هذه التفاوتات بوصفها أنماطا متكررة، فقد يؤدي ذلك إلى تنامي المواقف النقدية تجاه مدى حياد الخطاب الحقوقي أو اتساق تطبيقه عبر السياقات المختلفة. ومن ثم، توفر المقاربات ما بعد الاستعمارية إطارا تفسيريا لفهم الكيفية التي يمكن أن تتشكل بها بعض التصورات الناقدة للكونية الحقوقية وللمؤسسات المرتبطة بها.

ويكتمل هذا البناء النظري من خلال مفهوم «حالة الاستثناء» الذي طوره جورجيو أغامبن، والذي يحلل الكيفية التي يمكن أن تتوسع بها السلطات الاستثنائية في مواجهة التهديدات الأمنية إلى حد تصبح معه جزءا دائما من أنماط الحكم الحديثة. ووفقا لهذا المنظور، لا يقتصر الاستثناء على تعليق بعض القواعد القانونية بصورة مؤقتة، بل قد يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقة بين القانون والسلطة والأمن داخل الدولة.¹⁶



وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في سياقات مكافحة الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث شهدت عدة دول توسيعاً لصلاحيات المراقبة والاحتجاز والإجراءات الأمنية الاستثنائية، الأمر الذي أثار نقاشات واسعة حول حدود التوازن بين الأمن وحماية الحقوق والحريات الأساسية. وفي هذا الإطار، يتيح مفهوم حالة الاستثناء دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه التغطيات الإعلامية المكثفة للتهديدات الإرهابية في تعزيز إدراكات الخطر والتهديد، وما قد يرتبط بذلك من قبول اجتماعي أوسع لبعض التدابير الاستثنائية. ومن ثم، يوفر هذا المدخل أداة تحليلية لفهم العلاقة بين الخطاب الإعلامي والخطابات الأمنية والحقوقية في سياقات الأزمات ومكافحة الإرهاب.

1.5. تركيب: كيف تتكامل المداخل النظرية

يتضح من العرض السابق أن المداخل النظرية المعتمدة في هذه الدراسة لا تعمل بصورة منفصلة، بل يضيء كل منها مستوى مختلفاً من مستويات الظاهرة المدروسة. فتوفر نظرية التأطير أدوات لفهم الكيفية التي تبني بها المعاني الإعلامية وتقدم من خلالها الأحداث والفاعلون والضحايا. أما نموذج البروباغندا فيسلط الضوء على المحددات البنوية والسياسية والاقتصادية التي قد تؤثر في إنتاج هذه المعاني وفي أنماط تداولها داخل المجال الإعلامي. ومن جهتها، تساعد أدبيات التخدير الأخلاقي وإرهاق التعاطف على فهم الآثار النفسية المحتملة للتعرض المتكرر لمشاهد العنف والمعاناة الإنسانية.

في المقابل، يضيف النقد ما بعد الاستعماري بعداً تاريخياً وبنوياً يركز على العلاقة بين الخطاب الحقوقي العالمي وعلاقات القوة التي توطر إنتاجه وتطبيقه، بينما يوفر مفهوم حالة الاستثناء إطاراً لتحليل التفاعلات القائمة بين الخطابات الإعلامية والأمنية والحقوقية في سياقات الأزمات ومكافحة الإرهاب. وبهذا المعنى، لا تقدم هذه المداخل تفسيرات متنافسة بقدر ما تتيح مستويات تحليل متكاملة يمكن من خلالها مقارنة العلاقة بين الإعلام والمنظومة الحقوقية من زوايا متعددة.

وانطلاقاً من هذا التكامل، تقترح الورقة إطاراً تفسيريًا متعدد المستويات يربط بين عمليات التأطير الإعلامي، والمحددات البنوية للإنتاج الإعلامي، والآثار النفسية للتلقي، والسياقات التاريخية والسياسية الأوسع التي تشكل إدراك الجمهور للخطاب الحقوقي. ومن ثم، تسعى المحاور التطبيقية اللاحقة إلى توظيف هذا الإطار في تحليل حالي غزّة وداعش، واستكشاف الكيفية التي تتفاعل بها هذه الأبعاد المختلفة في تشكيل المواقف والتصورات المرتبطة بشرعية المنظومة الحقوقية وعالميتها.

المحور الثاني: حرب غزّة – الانتقائية الإعلامية وتآكل شرعية حقوق الإنسان

بعد بناء الإطار النظري، ينتقل التحليل إلى أولى الحالتين المدروستين، وهي حرب غزّة التي اندلعت في أكتوبر 2023 وتحولت إلى واحدة من أكثر جولات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كثافة من حيث الخسائر البشرية والدمار المادي وما رافقها من نقاشات سياسية وقانونية وإعلامية واسعة. وتكتسب هذه الحالة أهمية خاصة بالنظر إلى حجم التغطية الإعلامية التي حظيت بها، وإلى الجدل الذي أثارته بشأن تمثيل الضحايا، واستخدام المفاهيم الحقوقية، ومعايير توصيف الانتهاكات.

وينقسم هذا المحور إلى ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة. يتناول المستوى الأول المعطيات الكمية المتعلقة بأنماط التغطية الإعلامية، بهدف فحص التفاوتات المحتملة في استخدام المفاهيم والسرديات المرتبطة بالحرب. أما المستوى الثاني فيركز على تحليل الأبعاد الخطائية والبصرية للتغطية، واستكشاف الكيفية التي يجري من خلالها تمثيل الفاعلين والضحايا والأحداث داخل السرديات الإعلامية المختلفة. في حين يخصص المستوى الثالث لمناقشة الانعكاسات المحتملة لهذه التمثيلات الإعلامية على إدراك المتلقين لشرعية الخطاب الحقوقي الدولي واتساق تطبيق المعايير الحقوقية.



2.1. تغطية غزة مقابل أوكرانيا: حين تتكلم الأرقام

تشكل الدراسة الكمية التي أجراها آدم جونسون وعثمان علي سنة 2024 حول تغطية شبكتي «سي إن إن» و«إم إس إن بي سي» خلال المئة يوم الأولى من حرب غزة، مقارنة بالمية يوم الأولى من الحرب الروسية الأوكرانية، مصدرا مهما للمعطيات المتعلقة بأنماط التغطية الإعلامية في الحالتين. وتوفر هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات الكمية التي تسمح بفحص أوجه التشابه والاختلاف في استخدام المفاهيم الحقوقية والإنسانية، وفي تمثيل الضحايا والنازحين، وفي مستويات الاهتمام الممنوحة لكل نزاع¹⁷.

وتظهر نتائج الدراسة وجود تفاوتات كمية ملحوظة في عدد من المؤشرات المرتبطة بالتغطية الإعلامية، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

المؤشر	تغطية أوكرانيا	تغطية غزة	الفارق
ذكر جرائم الحرب/الإبادة	ذكر متكرر ومكثف	نادر الذكر	17x لصالح أوكرانيا
وصف اللاجئين/النازحين	1663 ذكرا	211 ذكرا	8x لصالح أوكرانيا
ذكر الأطفال الضحايا	4223 ذكرا لـ 262 طفلا	3632 ذكرا لـ 10000+ طفل	تغطية أوسع لضحايا أقل

جدول: مقارنة التغطية الإعلامية لغزة وأوكرانيا - بيانات دراسة جونسون وعلي (2024)

تشير هذه النتائج إلى وجود تفاوتات ملحوظة في أنماط التغطية الإعلامية للحالتين المدروستين، وهو ما يثير تساؤلات بشأن المعايير التي تحكم تمثيل الضحايا واستخدام المفاهيم الحقوقية والإنسانية داخل الخطاب الإعلامي. فعلى سبيل المثال، تظهر البيانات أن عدد الإشارات الإعلامية المخصصة للأطفال الأوكرانيين الذين قتلوا خلال الحرب تجاوز عدد الإشارات المخصصة للأطفال الفلسطينيين، رغم الفارق الكبير في أعداد الضحايا بين الحالتين. كما تكشف النتائج عن تفاوتات في استخدام مصطلحات مثل «جرائم الحرب» و«الإبادة الجماعية» عند تناول النزاعين.

ولا تسمح هذه الأرقام، في حد ذاتها، بحسم الأسباب الكامنة وراء هذه الفوارق، لكنها تبرز وجود أنماط مختلفة في توزيع الاهتمام الإعلامي وفي توصيف الضحايا والانتهاكات. ومن هذا المنظور، يمكن قراءة هذه النتائج في ضوء مفهوم «الضحايا الجديرين» و«الضحايا غير الجديرين» الذي طوره هيرمان وتشومسكي، والذي يفترض أن التغطية الإعلامية قد تمنح درجات متفاوتة من الاهتمام والتعاطف تبعا للسياقات السياسية التي تقع فيها الانتهاكات¹⁸.

كما تكتسب هذه النتائج أهمية إضافية بالنظر إلى أن الدراسة تناولت مؤسسات إعلامية تصنف عادة ضمن الإعلام الليبرالي الأمريكي، وهو ما يشير إلى أن التفاوتات المرصودة لا تقتصر بالضرورة على وسائل الإعلام ذات التوجهات المحافظة، بل تستدعي فحصا أوسع للعوامل البنوية والتحريرية التي قد تؤثر في تمثيل النزاعات والانتهاكات داخل المجال الإعلامي.



ولا تقتصر التفاوتات المرصودة في التغطية الإعلامية على حجم الحضور الإعلامي للأزمة، بل تمتد أيضا إلى طبيعة التأطير والسياقات التفسيرية التي تقدم من خلالها الأحداث. ففي هذا الصدد، أشار تقرير مركز أبحاث الإعلام والصحافة إلى أن الحرب في غزة حظيت بمتوسط تغطية مرتفع بلغ 58.5 مادة إعلامية يوميا، وهو معدل يفوق ما سجلته العديد من الأزمات الإنسانية الأخرى¹⁹. ويظهر هذا المؤشر أن القضية كانت حاضرة بقوة داخل الأجندة الإعلامية الدولية، غير أن كثافة التغطية لا تسمح، في حد ذاتها، باستخلاص طبيعة التمثيل الإعلامي أو اتجاهاته.

ومن هنا تبرز أهمية التحليل النوعي للمحتوى الإعلامي، إذ إن السؤال لا يتعلق فقط بمدى حضور القضية في وسائل الإعلام، بل أيضا بالكيفية التي جرى من خلالها توصيف الأحداث والفاعلين والضحايا. وتشير بعض الدراسات النقدية إلى هيمنة أطر تفسيرية تركز على مفاهيم الدفاع عن النفس والاعتبارات الأمنية ومكافحة الإرهاب عند تناول الحرب في غزة، الأمر الذي قد يؤثر في إدراك المسؤوليات وفي أنماط التعاطف الممنوحة للأطراف المختلفة. وبهذا المعنى، لا يقاس أثر التغطية الإعلامية بحجمها فقط، بل كذلك بالمنظورات والسرديات التي تنظم من خلالها الوقائع وتمنح بها الدلالات والمعاني.

ومن ثم، فإن تحليل التغطية الإعلامية يقتضي التمييز بين كثافة الحضور الإعلامي للقضية وبين طبيعة التأطير الذي يحكم هذا الحضور، لأن ارتفاع حجم التغطية لا يعني بالضرورة تساوي في تمثيل الضحايا أو في توظيف المفاهيم الحقوقية والإنسانية المرتبطة بالنزاع.

2.2. آليات الأنسنة والتشيء: كيف يبني التمييز خطايا وبصريا

لا تقتصر التفاوتات المحتملة في التغطية الإعلامية على المؤشرات الكمية أو على حجم الاهتمام الممنوح للأحداث، بل تمتد أيضا إلى الكيفية التي يمثل بها الضحايا داخل السرديات الإعلامية والصور المصاحبة لها. ومن هذا المنظور، يمكن التمييز بين عدد من الآليات الخطائية والبصرية التي تؤثر في بناء المعاني المرتبطة بالضحايا والانتهاكات، وتعيد تشكيل أنماط التعاطف والاستجابة تجاهها.

وتتمثل الآلية الأولى في التفاوت بين التشخيص الفردي للضحايا ونزع فردانيتهم داخل التغطية الإعلامية. فبعض التغطيات تميل إلى تقديم الضحايا من خلال قصص شخصية تتضمن الأسماء والسير الفردية والعلاقات الأسرية والتجارب اليومية، وهو ما يعزز حضورهم بوصفهم أفرادا ذوي تجارب إنسانية ملموسة. وفي المقابل، قد تقدم فئات أخرى من الضحايا ضمن صيغ جماعية أو إحصائية تركز على الأعداد والخسائر الكلية أكثر من تركيزها على التجارب الفردية.

وتشير أدبيات الإعلام الإنساني إلى أن هذا الاختلاف في أنماط التمثيل قد يؤثر في مستويات التعاطف والاستجابة العاطفية لدى الجمهور، إذ إن السرديات الشخصية غالبا ما تسهل بناء روابط وجدانية مع الضحايا أكثر من المعالجات التي تقدمهم ضمن كتل عددية أو جماعات مجردة. ومن هذه الزاوية، يمكن فهم نزع الفردانية بوصفه آلية خطائية تؤثر في الكيفية التي تدرك بها المعاناة الإنسانية وفي درجة الحضور الرمزي الممنوحة للضحايا داخل المجال الإعلامي.

وتتمثل الآلية الثانية في أنماط الإسناد اللغوي للمسؤولية داخل الخطاب الإعلامي. وتشير أدبيات تحليل الخطاب إلى أن اختيار الصيغ اللغوية المستخدمة في توصيف أحداث العنف ليس مسألة أسلوبية محضة، بل قد يؤثر في الكيفية التي تدرك بها المسؤولية عن تلك الأحداث. وفي هذا السياق، لاحظت بعض الدراسات تفاوتات في استخدام صيغ المبني للمعلوم والمبني للمجهول عند تغطية النزاعات المسلحة، حيث ينسب الفعل في بعض الحالات بصورة مباشرة إلى فاعل محدد، بينما تقدم أحداث أخرى بصيغ لغوية تقل فيها درجة وضوح المسؤولية. ومن ثم، قد تؤثر هذه الاختيارات اللغوية في إدراك الجمهور للجهات المسؤولة عن الانتهاكات وفي مستويات المطالبة بالمحاسبة المرتبطة بها.

أما الآلية الثالثة فتتمثل في الأطر التفسيرية التي تقدم من خلالها العمليات العسكرية وأعمال العنف. فالتغطيات الإعلامية لا تكتفي بعرض الوقائع، بل تدرجها داخل سياقات تفسيرية تمنحها معنى سياسيا وأخلاقيا معينا. وفي هذا الإطار، تشير بعض الدراسات النقدية إلى أن التغطية



الإعلامية للنزاعات المختلفة قد تعتمد أطرا تفسيرية غير متماثلة، إذ تقدم بعض الأعمال العسكرية ضمن مفردات العدوان وانتهاك القانون الدولي، بينما تقدم أعمال أخرى ضمن مفردات الأمن أو الدفاع عن النفس أو مكافحة الإرهاب. وقد يؤثر هذا الاختلاف في التأطير على الكيفية التي يقيم بها الجمهور شرعية استخدام القوة وتوزيع المسؤوليات بين الأطراف المتنازعة.

وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في ضوء النقاشات القانونية الدولية المرتبطة بحرب غزة، ولا سيما بعد القرارات والإجراءات الصادرة عن محكمة العدل الدولية، التي اعتبرت أن بعض الادعاءات المتعلقة بالإبادة الجماعية تستوجب الفحص القضائي. ومن هذا المنطلق، تتيح دراسة العلاقة بين التأطير الإعلامي والخطاب القانوني الدولي فهما أعمق للكيفية التي تتشكل بها التصورات العامة تجاه الانتهاكات وشرعية توصيفها داخل المجال الإعلامي.

أما الآلية الرابعة فهي التعاطف الانتقائي الموجه بصريا وسرديا. وقد وصفته دراسة نشرت في مجلة العولمة والصحة سنة 2025 بالتعاطف الانتقائي في سياق ما وصفته بالإبادة في غزة وصممت المؤسسات الصحية والأكاديمية²⁰.

ولا يقتصر دور التغطية الإعلامية على نقل الوقائع، بل يشمل أيضا اختيار الصور والشهادات والقصص الإنسانية التي تمنح مساحة أكبر داخل السردية الإخبارية. ومن ثم، قد تؤثر هذه الاختيارات التحريرية في الكيفية التي يبنى بها الجمهور علاقته الوجدانية مع الضحايا وفي درجات التعاطف الممنوحة لهم. وتشير أدبيات الإعلام الإنساني إلى أن السرديات الفردية والقصص الشخصية غالبا ما تكون أكثر قدرة على استثارة التعاطف من المعالجات التي تركز على الأعداد والإحصاءات المجردة.

وفي الحالات التي يلاحظ فيها تفاوت في الحضور السردى والبصري الممنوح لمجموعات مختلفة من الضحايا، قد تتشكل أنماط غير متكافئة من الاهتمام والتعاطف داخل المجال الإعلامي. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى التعاطف الانتقائي بوصفه آلية تساهم في بناء تراتيبات رمزية للمعاناة الإنسانية، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى اتساق تمثيل الضحايا مع المبدأ الكوني القائم على المساواة في القيمة الإنسانية بغض النظر عن الهوية أو الانتماء أو الموقع الجغرافي.

2.3. الأثر على المتلقي العربي: مسار من الغضب إلى رفض المنظومة

لا يمكن فهم آثار التغطية الإعلامية للأزمات الإنسانية بمعزل عن التحولات التي أحدثتها البيئة الإعلامية الرقمية في أنماط إنتاج المعلومات وتداولها وتلقيها. فقد أتاح الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرقمية إمكانات أكبر للوصول إلى المواد البصرية والشهادات والتوثيقات القادمة من مناطق النزاع، بما في ذلك المحتوى الذي ينتجه صحفيون محليون وفاعلون ميدانيون من داخل الأحداث نفسها. وأدى ذلك إلى تقليص احتكار المؤسسات الإعلامية التقليدية لعملية الوساطة الإخبارية، وإلى تنويع مصادر المعلومات المتاحة للجمهور.

وفي عدد من السياقات العربية، يتعرض المتلقون في الوقت نفسه لمصادر متعددة ومتباينة في توصيف الأحداث، تشمل من جهة المواد المتداولة عبر المنصات الرقمية، ومن جهة أخرى التغطيات التي تقدمها المؤسسات الإعلامية الدولية الكبرى. ويتيح هذا التعدد في المصادر إمكان المقارنة بين السرديات المختلفة للأحداث والانتهاكات، كما يوفر مجالا أوسع لتقييم الأطر التفسيرية المستخدمة في تقديمها.

ومن ثم، فإن التعايش بين هذه المصادر الإعلامية المتعددة قد يساهم في تطوير مواقف نقدية تجاه بعض المؤسسات الإعلامية أو تجاه الكيفية التي تعرض بها القضايا الحقوقية داخل المجال العام. وفي هذا السياق، لا يقتصر النقاش على مضمون الأحداث ذاتها، بل يمتد إلى مساءلة معايير التغطية الإعلامية، وطرق تمثيل الضحايا، ومدى اتساق الخطابات الحقوقية والإعلامية في تناول الأزمات الإنسانية المختلفة²¹.



وفي هذا السياق، يمكن أن تسهم الفجوات المدركة بين أنماط التغطية المختلفة في توليد إدراكات بوجود معايير مزدوجة في التعامل مع الأزمات الإنسانية. فحين يلاحظ المتلقي اختلافا في اللغة المستخدمة لوصف الانتهاكات أو في مستوى الاهتمام الممنوح لضحايا نزاعات معينة مقارنة بغيرها، قد يتطور الأمر من مجرد التعاطف مع الضحايا إلى مساءلة المعايير التي تحكم عملية التغطية الإعلامية ذاتها. ولا يتعلق الأمر هنا بحجم المعاناة الإنسانية فقط، بل أيضا بطريقة تمثيلها وتأطيرها داخل الفضاء الإعلامي الدولي²².

وقد يمتد هذا التشكيك من المجال الإعلامي إلى المجال المؤسسي الأوسع. فالتفاوت المدرك بين الخطاب الحقوقي المعلن وبين السياسات والممارسات المرتبطة به قد يعزز التصورات التي ترى أن تطبيق مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان لا يتم دائما بمعزل عن اعتبارات القوة والمصلحة السياسية. ويزداد هذا الانطباع عندما تبدو آليات الحماية الدولية عاجزة عن الحد من بعض الانتهاكات الجسيمة، أو عندما يلاحظ تباين في مواقف القوى الكبرى والمؤسسات الدولية تجاه أزمات متشابهة من حيث طبيعة الانتهاكات المطروحة. وفي مثل هذه الحالات، لا يقتصر التساؤل على أداء مؤسسة بعينها، بل قد يمتد إلى مساءلة درجة حياد وفعالية المنظومة الدولية الأوسع.

وقد تتطور هذه الدينامية إلى مستوى أكثر عمقا يتمثل في انتقال النقاش من تقييم أداء المؤسسات إلى مساءلة الأسس المعيارية التي تستند إليها. فحين ينظر إلى التفاوت بين الخطاب الحقوقي المعلن وممارسات تطبيقه باعتباره نمطا متكررا لا مجرد حالات معزولة، قد يتجاوز النقد حدود السياسات والمؤسسات ليشمل ادعاءات الكونية والحياد التي تقوم عليها المنظومة الحقوقية الدولية. وفي هذا المستوى يلتقي الإدراك المتشكك من الخبرة الإعلامية مع بعض أطروحات النقد ما بعد الاستعماري، التي تلفت الانتباه إلى العلاقة بين الخطابات الكونية وعلاقات القوة التي أحاطت بتشكيلها التاريخي.

غير أن هذا المسار لا يفضي بالضرورة إلى رفض قيم الكرامة والحرية والعدالة بوصفها قيما إنسانية عامة، بقدر ما قد يؤدي إلى التشكيك في مدى حياد المؤسسات الدولية وقدرتها على تطبيق هذه المبادئ بصورة متساوية على مختلف الفاعلين. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن تراجع الثقة في المرجعيات الحقوقية الدولية قد يجد من قدرتها الرمزية والأخلاقية على ممارسة الضغط والمساءلة، ويضعف جاذبيتها بوصفها إطارا معياريا يلجأ إليه في مواجهة الانتهاكات على المستويين الدولي والوطني.

وقد أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل العلاقة بين الجمهور والأحداث الإنسانية من خلال تقليص احتكار المؤسسات الإعلامية التقليدية لعملية إنتاج الأخبار وتداولها. ففي الحالة الفلسطينية، أتاح المنصات الرقمية للمواطنين والصحفيين المحليين نقل الصور والشهادات والتوثيق الميدانية بصورة مباشرة إلى الجمهور العالمي، الأمر الذي وفر مصدرا إضافيا للمعلومات إلى جانب التغطيات التي تقدمها المؤسسات الإعلامية الدولية الكبرى. وأدى هذا التعدد في مصادر السرد إلى توسيع إمكانيات المقارنة بين الروايات المختلفة للأحداث، بما عزز من حضور النقاشات المتعلقة بالتأطير الإعلامي ومعايير التغطية وانتقاء القضايا الإنسانية²³.

ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى حرب غزة بوصفها حالة ذات أهمية خاصة في دراسة العلاقة بين الإعلام والخطاب الحقوقي الدولي، إذ تزامنت الانتهاكات الموثقة ميدانيا مع قدرة غير مسبقة للفاعلين المحليين والصحفيين والمواطنين على إنتاج المحتوى وتداوله بصورة فورية عبر المنصات الرقمية. وقد أتاح ذلك تعددا في مصادر المعلومات وفي أنماط تمثيل الأحداث، بما مكن الجمهور من الاطلاع على روايات متباينة للوقائع ومقارنتها في الزمن الحقيقي.

وأفضى هذا الواقع الإعلامي الجديد إلى توسيع النقاشات المتعلقة بمدى اتساق التغطيات الإعلامية والخطابات الحقوقية الدولية مع المعطيات المتداولة من الميدان، كما عزز الاهتمام بقضايا التأطير الإعلامي، وتمثيل الضحايا، وإسناد المسؤولية عن الانتهاكات. وفي الحالات التي يترسخ فيها لدى بعض المتلقين إدراك بوجود فجوة بين الخطاب الحقوقي المعلن وأنماط تمثيله أو تطبيقه في الواقع، قد ينعكس ذلك على مستويات الثقة في المؤسسات الإعلامية والحقوقية الدولية وعلى التصورات المرتبطة بشرعيتها وحيادها.



وتكتسب هذه الإشكالية أهمية إضافية عند مقارنتها بمجالات أخرى من العنف السياسي المعاصر، مثل حالة تنظيم داعش، حيث تنتقل بؤرة التحليل من مسألة تمثيل الضحايا وتفاوتات التغطية إلى دراسة العلاقة بين الخطاب الإعلامي والخطابات الأمنية، وما يرتبط بها من نقاشات حول الاستثناء القانوني، وتوسيع التدابير الأمنية، وإعادة تشكيل الإدراك الأخلاقي والسياسي للانتهاكات.

المحور الثالث: جرائم داعش - من التغطية الإعلامية إلى تطبيع العنف وتبرير الاستثناء

إذا كان المحور السابق قد تناول الكيفية التي يمكن أن تسهم بها التفاوتات المدركة في التغطية الإعلامية للحرب في غزة في تشكيل مواقف نقدية تجاه الخطاب الحقوقي والمؤسسات المرتبطة به، فإن هذا المحور ينتقل إلى حالة مختلفة من حيث السياق والفاعلين وآليات التأثير، تتمثل في جرائم تنظيم داعش وما رافقها من تغطية إعلامية مكثفة على المستوى العالمي. وتكتسب هذه الحالة أهميتها لكونها تتيح دراسة أبعاد أخرى من العلاقة بين الإعلام وحقوق الإنسان، تتصل بالاستجابات النفسية للجمهور وبالتحولات التي تشهدها العلاقة بين الأمن والحرية في سياقات مكافحة الإرهاب.

وينطلق التحليل من فرضية مفادها أن التغطية المكثفة والمستمرة لجرائم التنظيم لا تقتصر آثارها على نقل المعلومات المتعلقة بالعنف، بل قد تؤثر أيضاً في أنماط الاستجابة الوجدانية لدى الجمهور وفي إدراكه للتهديدات الأمنية. ومن هذا المنظور، يركز المحور على ثلاثة أبعاد مترابطة: أولها التفاعلات المتبادلة بين الاستراتيجية الإعلامية لتنظيم داعش والتغطيات الإعلامية المصاحبة لها؛ وثانيها الآثار المحتملة للتعرض المتكرر لمشاهد العنف على مستويات التعاطف والاستجابة الأخلاقية؛ وثالثها العلاقة بين الخطاب الإعلامي والخطابات الأمنية التي برزت في سياقات مكافحة الإرهاب، وما ارتبط بها من نقاشات حول التدابير الاستثنائية وحدود التوازن بين حماية الأمن وصون الحقوق والحريات الأساسية.

3.1. داعش والإعلام: علاقة تكافلية غير مسبوقة

لم يتعامل تنظيم داعش مع الإعلام بوصفه أداة ثانوية للتواصل أو لنقل الرسائل السياسية، بل منحه موقعا مركزيا ضمن بنيته التنظيمية واستراتيجيته العامة. فقد استثمر التنظيم بصورة مكثفة في إنتاج المحتوى الإعلامي والرقمي، وطور جهازا دعائيا اتسم بدرجة عالية من الاحتراف التقني مقارنة بالتنظيمات الجهادية السابقة. وشمل ذلك إنتاج مواد سمعية وبصرية متعددة الأشكال، من بينها مقاطع الفيديو، والمجلات الرقمية متعددة اللغات، والمواد الدعائية الموجهة عبر منصات التواصل الاجتماعي²⁴.

وتشير الأدبيات المتخصصة إلى أن هذه الاستراتيجية الإعلامية لم تكن مجرد أداة مرافقة للعمليات العسكرية، بل شكلت جزءا أساسيا من آليات عمل التنظيم وتوسعه الرمزي. وفي هذا السياق، أظهرت دراسة منشورة سنة 2024 أن التنظيم اعتمد مقاربة إعلامية متعددة المستويات؛ فمن جهة وظف المشاهد العنيفة والصور الصادمة لتعظيم الأثر النفسي لعملياته وضمان حضور إعلامي واسع، ومن جهة أخرى أنتج محتوى يركز على الحياة اليومية داخل المناطق التي كان يسيطر عليها بهدف بناء صورة رمزية عن مشروعه السياسي واستقطاب المتعاطفين والمجندين المحتملين²⁵.

وتشير دراسات أخرى إلى أن العلاقة بين التغطية الإعلامية لجرائم التنظيم وأهدافه الدعائية اتسمت بدرجة من التفاعل المتبادل. فبينما هدفت المؤسسات الإعلامية إلى تغطية أنشطة التنظيم وإبراز طبيعته العنيفة، أتاح الحضور الإعلامي المكثف لمواده الدعائية نطاقا أوسع لانتشار الرسائل والصور التي سعى إلى توظيفها لتحقيق أهدافه الاتصالية والنفسية.

كما أن مضامين الدعائية التي ركزت على المزايا المادية والاجتماعية والرمزية المرتبطة بالانضمام إلى التنظيم ارتبطت بزيادة مستويات التفاعل والدعم داخل بعض الأوساط المتعاطفة معه²⁶، كما أظهرت أن المحتوى العنيف لا ينتج التأثير نفسه لدى جميع فئات الجمهور، إذ قد يؤدي إلى تراجع التأييد لدى قطاعات واسعة من المتلقين، في حين يحتفظ بقدرة أكبر على التأثير في الأفراد الذين يمتلكون استعدادات مسبقة للتطرف أو التعاطف مع الخطابات الراديكالية²⁷.



ومن ثم، لا يمكن اختزال أثر التغطية الإعلامية في وظيفة الإدانة أو الكشف فقط، بل ينبغي النظر إليها بوصفها جزءا من بيئة اتصالية أوسع تتفاعل فيها الاستراتيجيات الدعائية للتنظيم مع منطق العمل الإعلامي القائم على الجذب والانتباه والتداول الواسع للمحتوى. وقد أسهم هذا التفاعل في تكثيف حضور صور العنف داخل المجال العام، وأثار نقاشات متزايدة حول الآثار النفسية والأخلاقية المترتبة على التعرض المتكرر للمحتوى الصادم. كما تشير الأدبيات إلى أن تأثيرات التطرف لا تتشكل من خلال التعرض الإعلامي وحده، بل تتأثر أيضا بالتفاعلات الاجتماعية المباشرة والشبكات الرقمية التي قد تتحول إلى ما يعرف بـ«غرف الصدى»، حيث يجري تعزيز المعتقدات القائمة وإعادة إنتاجها داخل فضاءات تواصلية متجانسة نسبيا²⁸.

ومن هذا المنظور، تمثل حالة داعش مدخلا مهما لفهم مسارين مترابطين سيتم تناولهما في القسمين التاليين: أولهما الآثار المرتبطة بالتعرض المتكرر للعنف على مستوى الاستجابة الوجدانية والتعاطف مع الضحايا، وثانيهما العلاقة بين تمثيل التهديد الإرهابي وتنامي القبول الاجتماعي لبعض التدابير الأمنية الاستثنائية في سياقات مكافحة الإرهاب.

3.2. التخدير الأخلاقي: كيف يطفئ الإعلام جذوة التعاطف

يعد نموذج تنظيم داعش من أبرز الحالات التي استحضرت في الأدبيات المرتبطة بمفهوم التخدير الأخلاقي كما صاغته سوزان مويلر. فقد اقترنت التغطية الإعلامية المكثفة لجرائم التنظيم بتداول متواصل لمشاهد الإعدام والتفجيرات وأعمال العنف الصادمة، الأمر الذي أثار تساؤلات حول الآثار النفسية المترتبة على التعرض المتكرر لهذا النوع من المحتوى. ففي المراحل الأولى، كانت المشاهد العنيفة التي بثها التنظيم تستقطب اهتماما إعلاميا واسعا وتثير مستويات مرتفعة من الصدمة والتعاطف والاستنكار. غير أن استمرار تدفق المواد المشاهدة عبر فترات زمنية متعاقبة دفع عددا من الباحثين إلى التساؤل حول ما إذا كان التكرار المستمر قد يؤدي إلى تغير أنماط الاستجابة الوجدانية لدى الجمهور²⁹.

وفي هذا السياق، تشير أبحاث كيث باين ودانيل كامبيرون إلى أن الأفراد قد يلجؤون، في بعض الحالات، إلى آليات نفسية تقلل من الانخراط العاطفي المكثف مع المعاناة الإنسانية عندما يصبح حجمها أو تكرارها كبيرا بصورة تفوق القدرة الاعتيادية على الاستيعاب الوجداني. ومن هذا المنظور، جرى تفسير ظواهر مثل «انهيار التعاطف» بوصفها تعبيرا عن التراجع النسبي في الاستجابة العاطفية كلما ازداد عدد الضحايا أو اتسع نطاق المعاناة المعروضة أمام الجمهور. ولذلك كثيرا ما تظهر الدراسات أن السرديات الفردية والقصص الشخصية تكون أكثر قدرة على استثارة التعاطف من الإحصاءات والأرقام المجردة، حتى عندما تعكس هذه الأخيرة معاناة بشرية أوسع نطاقا³⁰.

وقد ترتبط هذه الدينامية بعدد من الآثار ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان. فمن جهة، قد يؤدي التعرض المتكرر لمشاهد العنف إلى تراجع مستوى الصدمة الأولية التي تثيرها الانتهاكات الجسيمة، بما قد ينعكس على درجة الاهتمام أو الاستجابة تجاهها. ومن جهة أخرى، قد يسهم الشعور المتكرر بعدم القدرة على التأثير في مجريات الأحداث أو الحد من الانتهاكات في تعزيز مشاعر العجز والإحباط لدى بعض المتلقين. غير أن هذه النتائج لا تعني بالضرورة اختفاء التعاطف أو اللامبالاة التامة تجاه الضحايا، بل تشير إلى تحولات أكثر تعقيدا في أنماط التفاعل الوجداني مع المعاناة الإنسانية.

وتؤكد بعض الدراسات التجريبية هذا التعقيد؛ فقد بينت أبحاث بيرجيت هويير أن الاستجابة العاطفية للصور الصادمة لا تختفي بصورة كاملة حتى مع التعرض المتكرر لها، كما أظهرت دراسات لاحقة استمرار مستويات متفاوتة من التعاطف والانخراط الوجداني لدى الجمهور. ومن ثم، لا ينبغي فهم التخدير الأخلاقي بوصفه غيابا مطلقا للمشاعر، بل باعتباره تحولا في طبيعة الاستجابة النفسية، حيث قد ينتقل بعض الأفراد من التعاطف النشط والمستمر إلى أنماط من الإرهاق الوجداني أو التجنب أو الانسحاب من متابعة المحتوى المرتبط بالآزمات الإنسانية³¹.



3.3. توظيف جرائم داعش لتبرير الاستثناء الأمني: حين تنتهك الحقوق باسم حمايتها

لم تقتصر تداعيات جرائم تنظيم داعش على أبعادها الأمنية أو الإعلامية، بل تزامنت أيضا مع توسع ملحوظ في تبني سياسات وتشريعات استثنائية لمكافحة الإرهاب داخل عدد من الدول الغربية. وفي هذا السياق، يوفر مفهوم «حالة الاستثناء» الذي طوره جورجيو أغامبن إطارا تفسيريا لفهم الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها التهديدات الأمنية الاستثنائية إلى إعادة رسم الحدود الفاصلة بين مقتضيات الأمن ومتطلبات حماية الحقوق والحريات³².

ومن هذا المنظور، لا ينظر إلى الاستثناء بوصفه إجراء مؤقتا فحسب، بل باعتباره آلية قد تسمح بتوسيع صلاحيات الدولة وإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والقانون في سياقات التهديد والأزمات. وقد ارتبطت مرحلة ما بعد تصاعد التهديدات الإرهابية بتنامي النقاشات العامة حول الأمن والمراقبة والاحتجاز الوقائي ومكافحة التطرف، وهي قضايا اكتسبت حضورا واسعا داخل المجالين السياسي والإعلامي.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن الحضور الإعلامي المكثف للهجمات الإرهابية وما صاحبه من تركيز متواصل على المخاطر الأمنية قد أسهم، إلى جانب عوامل سياسية وأمنية أخرى، في تعزيز مركزية الاعتبارات الأمنية داخل المجال العام، وفي تهيئة بيئة أكثر تقبلا لبعض التدابير الاستثنائية التي قدمت بوصفها ضرورية لمواجهة التهديدات الإرهابية وحماية الأمن العام.

وتجلت هذه الدينامية على مستويات متعددة. فعلى المستوى التشريعي، شهدت مرحلة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر توسعا في القوانين الأمنية وصلاحيات المراقبة والاحتجاز، كما حدث مع قانون «باتريوت أكت» في الولايات المتحدة، وظهرت اتجاهات مشابهة في عدد من الدول الأوروبية عقب الهجمات الإرهابية التي شهدتها باريس وبروكسل وبرلين. وعلى المستوى العملي، برزت ممارسات تعرضت لانتقادات حقوقية واسعة، من قبيل الاحتجاز خارج الأطر القضائية التقليدية، وبرامج الاستجواب المثيرة للجدل³³، وتوسيع استخدام الضربات المستهدفة بواسطة الطائرات المسيّرة. أما على المستوى الاجتماعي، فقد رصدت دراسات متعددة تصاعد بعض مظاهر الإسلاموفوبيا وتعزيز الارتباط بين الإسلام والعنف داخل عدد من الخطابات السياسية والإعلامية المرتبطة بالحرب على الإرهاب.

ولا يقتصر دور الإعلام في هذا السياق على نقل الأحداث والسياسات، بل يمتد إلى المساهمة في تشكيل الأطر التفسيرية التي تفهم من خلالها التهديدات الأمنية والاستجابات الحكومية لها. فالتغطية المكثفة والمتكررة لأعمال العنف قد تعزز إدراكا عاما لخطورة التهديد، الأمر الذي يزيد من قابلية الرأي العام لتقبل إجراءات استثنائية تقدم باعتبارها ضرورية لضمان الأمن. ومن هذا المنظور، غالبا ما يطرح الأمن والحرية داخل الخطاب العام باعتبارهما قيمتين متوترتين تتطلب الموازنة بينهما، وهو تأطير كان له أثر مهم في النقاشات المرتبطة بشرعية عدد من سياسات مكافحة الإرهاب.

وتبرز هنا مفارقة لافتة تتمثل في أن الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها تنظيم داعش ارتبطت بخطابات سياسية وأمنية استخدمت لتبرير أو تسويق سياسات وممارسات أثارت بدورها نقاشات حقوقية وقانونية واسعة. فباسم مكافحة الإرهاب جرى توسيع نطاق المراقبة، واعتماد أشكال مختلفة من الاحتجاز والاستجواب المثيرة للجدل، وتنفيذ عمليات عسكرية تعرضت لانتقادات بسبب آثارها على المدنيين في عدد من مناطق النزاع. ونتيجة لذلك، لم يعد الجدل الحقوقي يدور فقط حول كيفية مواجهة التنظيمات الإرهابية، بل أيضا حول حدود السلطة المشروعة للدولة في التعامل مع هذه التهديدات دون الإخلال بالمبادئ القانونية والحقوقية التي تستند إليها.

ولم تقتصر هذه الديناميات على السياق الغربي، بل امتدت بدرجات متفاوتة إلى عدد من الدول العربية والإقليمية التي استندت إلى خطاب مكافحة الإرهاب في تبرير بعض السياسات المقيدة للمعارضة السياسية أو لأنشطة المجتمع المدني. ومن هذه الزاوية، يلتقي نموذج داعش مع نموذج غزة في نقطة مشتركة تتمثل في تأثيرهما على التصورات المرتبطة بشرعية المنظومة الحقوقية الدولية واتساق تطبيق معاييرها؛ ففي حين يرتبط



نموذج غرة بإدراكات الانتقائية وعدم المساواة في تطبيق المعايير، يرتبط نموذج داعش بإشكالية الاستثناء الأمني وحدود التضحية ببعض الحقوق والحريات باسم متطلبات الحماية والأمن.

المحور الرابع: الإعلام وأزمة الشرعية الحقوقية: من النقد ما بعد الاستعماري إلى مساءلة الكونية

أظهرت الحالتان السابقتان، وإن اختلفتا من حيث السياق والفاعلين وآليات التأثير، أن العلاقة بين الإعلام والخطاب الحقوقي لا تقتصر على نقل الانتهاكات أو توثيقها، بل تمتد إلى التأثير في الكيفية التي تدرك بها شرعية المنظومة الحقوقية واتساق تطبيق معاييرها. ففي حالة غرة برزت إشكالية التفاوتات المدركة في التغطية وتمثيل الضحايا، بينما كشفت حالة داعش عن التوترات المرتبطة بالاستثناء الأمني وحدود الموازنة بين الأمن والحقوق. وفي الحالتين معاً، يثار سؤال أوسع يتعلق بالعلاقة بين الخطاب الحقوقي المعلن والممارسات التي تتم باسمه أو في إطاره.

وانطلاقاً من ذلك، ينتقل هذا المحور إلى مستوى تحليلي أكثر عمقا من خلال توظيف مقاربات النقد ما بعد الاستعماري لفهم الأبعاد البنوية والتاريخية التي تؤطر هذه الإشكاليات. ولا ينصب الاهتمام هنا على الانتهاكات أو التغطيات الإعلامية في حد ذاتها، بل على الكيفية التي يمكن أن تسهم بها التمثيلات الإعلامية المتكررة في تشكيل التصورات المتعلقة بكونية حقوق الإنسان وحياد المؤسسات التي تتولى الدفاع عنها وتطبيقها.

ويتناول هذا المحور ثلاثة أبعاد مترابطة: أولها التوتر القائم بين الخطاب الحقوقي المعلن وأنماط تمثيله الإعلامي؛ وثانيها دور الإعلام في إعادة إنتاج بعض علاقات القوة والهيمنة الرمزية داخل النظام الدولي؛ وثالثها الكيفية التي تتشكل بها الاستجابات النقدية القادمة من الجنوب العالمي تجاه الخطاب الحقوقي المعاصر، وما تطرحه من أسئلة تتعلق بالكونية والحياد وإمكان بناء معايير حقوقية أكثر اتساقاً وشمولاً.

4.1. التوتر بين الكونية الحقوقية وأنماط تمثيلها الإعلامي

تنطلق المقاربات ما بعد الاستعمارية من التساؤل حول العلاقة بين الادعاءات الكونية لمنظومة حقوق الإنسان وبين السياقات التاريخية والسياسية التي تشكلت في إطارها. ويرى عدد من الباحثين في هذا التقليد الفكري أن تطور المنظومة الحقوقية الحديثة ارتبط إلى حد كبير بالخبرة التاريخية والسياسية الغربية، الأمر الذي يثير نقاشات مستمرة حول مدى عالمية بعض مفاهيمها وآليات تطبيقها. غير أن هذا النقد لا يستهدف قيم الكرامة والحرية والمساواة في ذاتها، بل يركز أساساً على المؤسسات والخطابات التي تتولى تفسير هذه المبادئ وتحديد أولويات تطبيقها في المجال الدولي.

ومن هذا المنظور، تكتسب التمثيلات الإعلامية أهمية خاصة لأنها تشكل أحد الفضاءات التي تظهر فيها التوترات القائمة بين الخطاب الحقوقي المعلن وممارسات تطبيقه. فبعض الباحثين يشيرون إلى وجود تفاوتات مدركة في مستويات الاهتمام الإعلامي وفي توظيف المفردات الحقوقية عند تناول أزمات مختلفة، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى اتساق تطبيق المعايير الحقوقية عبر السياقات المتنوعة. وقد برزت هذه الإشكالية بصورة خاصة في النقاشات المرتبطة بالحرب في أوكرانيا والحرب على الإرهاب، حيث لاحظت دراسات متعددة اختلافات في أنماط التأطير الإعلامي وفي درجات التركيز على بعض المفاهيم القانونية والحقوقية.

ومن ثم، لا ينظر إلى الإعلام بوصفه ناقلاً محايداً لهذه التوترات فحسب، بل باعتباره أحد الفاعلين المشاركين في إنتاج المعاني المرتبطة بها وإعادة تداولها داخل المجال العام. وفي هذا الإطار، يمكن أن تسهم عمليات التأطير والانتقاء والتركيز الإعلامي في تعزيز بعض التصورات المتعلقة باتساق المنظومة الحقوقية أو، على العكس، في تغذية الإدراكات التي ترى وجود فجوة بين الخطاب الحقوقي المعلن وأنماط تطبيقه وممارسته في الواقع الدولي.



4.2. الإعلام وإعادة إنتاج التمثيلات الثقافية: مقارنة ما بعد استعمارية

يشكل عمل إدوارد سعيد حول الاستشراق أحد المداخل الأساسية لفهم العلاقة بين الخطاب والسلطة في تمثيل المجتمعات غير الغربية. فقد جادل سعيد بأن المعرفة المنتجة حول «الشرق» لم تكن مجرد وصف محايد للواقع، بل ارتبطت تاريخياً بعلاقات القوة التي صاحبت التوسع الاستعماري، وأسهمت في بناء صور وتمثيلات منحت الشرعية لأنماط معينة من الهيمنة السياسية والثقافية. وانطلاقاً من هذا المنظور، وسعت بعض الأدبيات اللاحقة نطاق التحليل ليشمل وسائل الإعلام المعاصرة بوصفها فضاءات مركزية لإنتاج المعاني وتمثيل الآخر وإعادة تداول الصور النمطية المتعلقة به.³⁴

وفي هذا السياق، يشير عدد من الباحثين إلى أن بعض الخطابات الإعلامية قد تعيد إنتاج ثنائيات رمزية تميز بين الغرب بوصفه فضاء للحدثة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين المجتمعات غير الغربية بوصفها فضاءات ترتبط في التغطيات الإعلامية بقضايا العنف أو التطرف أو التخلف السياسي. ولا يعني ذلك أن هذه السمات غائبة عن الواقع أو أنها مجرد اختراعات خطائية، بل إن الإشكالية تتعلق بالكيفية التي تنتقى بها بعض الصور والموضوعات وتمنح حضوراً أكبر من غيرها داخل السرديات الإعلامية السائدة.

ومن هذا المنظور، يرى بعض منظري ما بعد الاستعمار أن الخطاب الحقوقي قد يستخدم أحياناً ضمن أطر تمثيلية تعيد إنتاج علاقات غير متكافئة في تعريف الضحايا وتحديد الفاعلين الشرعيين في الدفاع عن الحقوق. وفي هذا السياق، تكتسب مساهمة غاياتري سبيفاك أهمية خاصة، إذ تثير سؤالاً مركزياً يتعلق بقدرة الفاعلين المهمشين على تمثيل أنفسهم والتعبير عن مطالبهم داخل البنى المعرفية والإعلامية المهيمنة. ومن ثم، ينصب الاهتمام التحليلي هنا على الكيفية التي تبنى بها الأصوات الشرعية داخل المجال الإعلامي، وعلى مدى إتاحة الفضاءات الإعلامية المختلفة لتمثيل الفاعلين المحليين بوصفهم ذواتاً سياسية قادرة على إنتاج خطابها الخاص، لا مجرد موضوعات للتمثيل من قبل الآخرين.

4.3. الاستجابات النقدية في الجنوب العالمي: بين مساءلة الكونية ومخاطر النسبية

في ضوء النقاشات السابقة، برزت داخل عدد من السياقات الفكرية والسياسية المرتبطة بالجنوب العالمي اتجاهات نقدية متزايدة تجاه الكيفية التي تطبق بها المعايير الحقوقية على المستوى الدولي.³⁵ ولا تنصرف هذه الانتقادات، في كثير من الحالات، إلى مبادئ حقوق الإنسان بوصفها قيماً أخلاقية عامة، بقدر ما تركز على المؤسسات والخطابات التي تتولى تفسير هذه المبادئ وتحديد أولويات تطبيقها. وفي هذا السياق، أسهمت وسائل الإعلام والمنصات الرقمية في توسيع نطاق تداول هذه النقاشات من خلال إتاحة إمكانات أكبر للمقارنة بين أنماط التغطية الإعلامية والاستجابات الدولية تجاه أزمات مختلفة.

ومن هذا المنظور، قد تؤدي الملاحظات المتعلقة بالتفاوتات المدركة في التغطية الإعلامية أو في تطبيق المعايير الحقوقية إلى تعزيز مواقف نقدية تجاه بعض ادعاءات الكونية والحياد التي تركز إليها المنظومة الحقوقية الدولية. غير أن الأدبيات النقدية نفسها تنبه إلى ضرورة التمييز بين مساءلة الممارسات والمؤسسات من جهة، ورفض المبادئ الحقوقية الأساسية من جهة أخرى. فبينما يركز الاتجاه الأول على نقد الانتقائية والدعوة إلى تطبيق أكثر اتساقاً وشمولاً للمعايير الحقوقية، قد يفتح الاتجاه الثاني المجال أمام مقاربات نسبية تستخدم أحياناً لتبرير ممارسات تنتهك الحقوق والحريات الأساسية بدعوى الخصوصية الثقافية أو السيادة السياسية.

ومن ثم، تطرح هذه النقاشات سؤالاً مركزياً يتعلق بإمكان بناء تصور أكثر تعددية للكونية الحقوقية، يستوعب تنوع الخبرات التاريخية والثقافية دون التخلي عن المبادئ الأساسية المرتبطة بالكرامة الإنسانية والحرية والمساواة. ويكتسب هذا السؤال أهمية خاصة في ظل الجدل المتواصل حول العلاقة بين عالمية الحقوق وتعدد السياقات التي يجري تطبيقها ضمنها، وهو ما يشكل أحد المداخل الأساسية للتفكير في مستقبل الخطاب الحقوقي المعاصر.



المحور الخامس: التأثيرات المتقاطعة – آليات تشكل أزمة الثقة في الخطاب الحقوقي

بعد تحليل كل من نموذجي غزة وداعش على حدة، ثم مناقشة الأبعاد البنوية والتاريخية لهذه الإشكاليات من منظور النقد ما بعد الاستعماري، ينتقل هذا المحور إلى تركيب النتائج المتحصلة من المحاور السابقة في إطار تحليلي موحد. ويتمثل الهدف في إبراز الكيفية التي تتفاعل بها آليات التأطير الإعلامي، والانتقائية في التغطية، والتخدير الأخلاقي، والاستثناء الأمني، وإعادة إنتاج التمثلات الثقافية، في تشكيل التصورات المتعلقة بشرعية المنظومة الحقوقية الدولية واتساق تطبيق معاييرها.

ولا ينطلق هذا المحور من افتراض وجود سبب واحد أو مسار تفسيري أحادي، بل من اعتبار أن العلاقة بين الإعلام والخطاب الحقوقي تتسم بطابع مركب تتداخل فيه الأبعاد النفسية والسياسية والثقافية والمؤسسية. ومن ثم، يسعى إلى بناء إطار تفسيري يوضح كيف يمكن لهذه الآليات المتقاطعة أن تسهم في إعادة تشكيل الثقة بالمؤسسات الحقوقية والخطابات المرتبطة بها، قبل مناقشة السبل الممكنة لتعزيز اتساق التغطية الإعلامية وترسيخ المصادقية الحقوقية في المجال العام.

5.1. تقاطعات النموذجين في تشكيل أزمة الشرعية الحقوقية

تكشف المقارنة بين نموذجي غزة وداعش أن الآليات الإعلامية محل الدراسة، رغم اختلافها من حيث السياق والفاعلين، قد تتقاطع في التأثير على تصورات الجمهور المتعلقة بشرعية المنظومة الحقوقية الدولية وفعالية مؤسساتها. ففي حالة غزة، ترتبط الإشكالية أساساً بإدراكات الانتقائية وعدم الاتساق في التغطية الإعلامية وفي استدعاء الخطاب الحقوقي، الأمر الذي قد يعزز المواقف النقدية تجاه ادعاءات الكونية والحياد التي تستند إليها المنظومة الحقوقية. أما في حالة داعش، فتبرز إشكاليات مختلفة تتصل بآثار التعرض المتكرر لمشاهد العنف من جهة، وبالتوترات الناجمة عن توسيع التدابير الأمنية الاستثنائية باسم مكافحة الإرهاب من جهة أخرى.

ومن هذا المنظور، لا تعمل هذه الديناميات بصورة منفصلة، بل قد تتفاعل داخل المجال العام لتنتج أنماطاً متراكبة من الشك والتساؤل حول قدرة المنظومة الحقوقية على تحقيق الأهداف التي تعلنها. فالتفاوتات المدركة في تطبيق المعايير، والإرهاق الوجداني الناتج عن التعرض المستمر للفظائع، والجدل المرتبط بالاستثناء الأمني، جميعها عوامل قد تسهم بدرجات متفاوتة في إعادة تشكيل العلاقة بين الجمهور والخطاب الحقوقي الدولي.

وفي عدد من السياقات العربية، حيث تغطي قضايا مثل الحرب في غزة والحرب على الإرهاب بحضور مكثف داخل الفضاء الإعلامي، قد تعزز هذه التصورات النقدية من خلال المقارنة المستمرة بين الخطاب الحقوقي المعلن والممارسات المدركة على أرض الواقع. ومن ثم، فإن النتيجة لا تتمثل بالضرورة في رفض قيم حقوق الإنسان ذاتها، بقدر ما تتجلى في تزايد التساؤلات حول اتساق تطبيق هذه القيم، وحياد المؤسسات المعنية بحمايتها، وفعالية الآليات الدولية المكلفة بإنفاذها.

5.2. نموذج تحليلي: آليات تشكل أزمة الشرعية الحقوقية

يمكن تلخيص النتائج المتحصلة من المحاور السابقة في نموذج تفسيري يقوم على تفاعل أربع آليات رئيسية: التأطير الانتقائي للانتهاكات، والتفاوتات المدركة في تمثيل الضحايا، والتعرض المتكرر لمشاهد العنف وما يرتبط به من إرهاق وجداني، ثم الخطابات الأمنية التي تبرر توسيع التدابير الاستثنائية في سياقات مكافحة الإرهاب. ولا تعمل هذه الآليات بصورة مستقلة، بل تتداخل وتتفاعل داخل المجال الإعلامي لتؤثر في الكيفية التي يدرك بها الجمهور شرعية المنظومة الحقوقية الدولية واتساق تطبيق معاييرها³⁶.

ويظهر هذا النموذج أن المواقف النقدية تجاه الخطاب الحقوقي لا تنشأ بالضرورة من عامل واحد، بل من تراكم مجموعة من الخبرات الإعلامية والإدراكات السياسية والنفسية. ففي حين قد تسهم التفاوتات المدركة في التغطية الإعلامية في تعزيز التساؤلات حول الحياد والكونية، قد



يؤدي التعرض المستمر للفظائع إلى إرهاب وجداني يحد من القدرة على الانخراط المستدام مع القضايا الإنسانية، كما قد تثير السياسات الأمنية الاستثنائية نقاشات متزايدة حول العلاقة بين حماية الأمن وصون الحقوق والحريات.

ومن هذا المنظور، لا تتمثل النتيجة الأساسية لهذه الديناميات في رفض حقوق الإنسان بوصفها قيما معيارية، بقدر ما تتجلى في إعادة تشكيل مستويات الثقة بالمؤسسات والخطابات التي تدعي تمثيل هذه القيم والدفاع عنها. كما أن آثار هذه التحولات لا تقتصر على سياق جغرافي بعينه، بل تثير تساؤلات أوسع حول مستقبل الشرعية الحقوقية في بيئات إعلامية تتسم بتعدد المصادر وتزايد المنافسة بين السرديات المختلفة للأحداث والانتهاكات³⁷.

5.3. وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام البديل: تعددية السرديات وإعادة توزيع السلطة الإعلامية

غير أن هذه الديناميات لم تقتصر على تعزيز التصورات النقدية تجاه الخطابات والمؤسسات السائدة، بل ترافقت أيضا مع ظهور فضاءات إعلامية بديلة أسهمت في توسيع نطاق تداول المعلومات والسرديات المنافسة. وقد أبرزت الحرب في غزة هذا التحول بوضوح، إذ أتاحت المنصات الرقمية للصحفيين المحليين والفاعلين الميدانيين والمواطنين نشر الصور والشهادات والتوثيقات القادمة من مناطق النزاع بصورة أكثر مباشرة، مما وفر مصادر إضافية للمعلومات إلى جانب التغطيات التي تقدمها المؤسسات الإعلامية التقليدية.

وأدى هذا التعدد في مصادر السرد إلى تعزيز إمكانات المقارنة بين الروايات المختلفة للأحداث، وإلى توسيع النقاشات المتعلقة بالتأطير الإعلامي وتمثيل الضحايا وإسناد المسؤولية عن الانتهاكات. كما ساهم في منح فاعلين كانوا أقل حضورا في المجال الإعلامي التقليدي قدرة أكبر على إيصال رواياتهم وخبراتهم إلى جمهور دولي أوسع، وهو ما أعاد طرح أسئلة تتعلق بتوزيع السلطة الرمزية داخل المجال الإعلامي العالمي وبالجهات التي تمتلك القدرة على تعريف الوقائع وتفسيرها³⁸.

وفي السياق ذاته، برزت مبادرات إعلامية وصحفية تسعى إلى تطوير مقاربات أكثر حساسية للقضايا الحقوقية والإنسانية، من خلال التركيز على توثيق الانتهاكات وتحليلها في سياقاتها السياسية والاجتماعية، وإيلاء اهتمام أكبر للخبرات الفردية والجماعية للضحايا. وتندرج هذه المبادرات ضمن اتجاه أوسع في أدبيات الإعلام يعرف أحيانا بصحافة حقوق الإنسان، والذي يسعى إلى تجاوز المعالجات الإخبارية السريعة نحو مقاربات أكثر عمقا في تناول قضايا العنف والعدالة والحقوق.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذه الفضاءات البديلة بوصفها بديلا كاملا للمؤسسات الإعلامية التقليدية أو بوصفها فضاءات محايدة بالكامل. فالمنصات الرقمية نفسها تخضع لتأثيرات الخوارزميات وسياسات الإشراف على المحتوى وآليات التفاعل والانتشار، كما تواجه تحديات تتعلق بالموثوقية والاستقطاب والمعلومات المضللة. ومن ثم، فإن أهميتها تكمن أساسا في توسيع التعددية الإعلامية وإعادة توزيع فرص إنتاج السرديات وتداولها، أكثر من كونها تمثل تجاوزا نهائيا لمشكلات التمثيل والانتقائية التي عرفها المجال الإعلامي التقليدي.



خاتمة

سعت هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين التغطية الإعلامية لانتهاكات حقوق الإنسان والتصورات المرتبطة بشرعية المنظومة الحقوقية الدولية، من خلال تحليل حالتين مختلفتين هما الحرب في غزة وجرائم تنظيم داعش. ولم يكن الهدف من المقارنة بين الحالتين البحث عن تماثل بينهما، بل استكشاف الكيفية التي يمكن أن تسهم بها أنماط مختلفة من التغطية الإعلامية في تشكيل إدراكات الجمهور تجاه الخطاب الحقوقي والمؤسسات المرتبطة به.

وتشير نتائج التحليل إلى أن التفاوتات المدركة في تمثيل الضحايا وتأطير الانتهاكات قد تثير تساؤلات حول اتساق تطبيق المعايير الحقوقية وحياد المؤسسات المعنية بها. كما أبرزت الدراسة أن التعرض المتكرر لمشاهد العنف والفظائع قد يرتبط بظواهر نفسية مثل الإرهاق الوجداني أو تراجع الانخراط المستدام مع القضايا الإنسانية، في حين تطرح السياسات الأمنية الاستثنائية التي تعتمد في سياقات مكافحة الإرهاب إشكاليات مستمرة تتعلق بالتوازن بين متطلبات الأمن وضمان الحقوق والحريات. ومن جهة أخرى، أظهر توظيف المقاربات ما بعد الاستعمارية أهمية النظر إلى هذه الظواهر في سياق أوسع يتصل بعلاقات القوة العالمية والنقاشات المرتبطة بكونية حقوق الإنسان وآليات تطبيقها.

وانطلاقاً من ذلك، تقترح الورقة فهماً مركباً للعلاقة بين الإعلام والخطاب الحقوقي، يقوم على تفاعل مجموعة من الآليات المتداخلة، من بينها التأطير الإعلامي، وتمثيل الضحايا، والتعرض المتكرر للعنف، والخطابات الأمنية، وإعادة إنتاج التمثيلات الثقافية. ولا تؤدي هذه الآليات بالضرورة إلى رفض قيم حقوق الإنسان في ذاتها، بقدر ما قد تسهم في إعادة تشكيل مستويات الثقة بالمؤسسات والخطابات التي تدعي تمثيل هذه القيم والدفاع عنها.

وتقود هذه النتائج إلى عدد من الملاحظات ذات الطابع العملي والبحثي. فمن جهة، تبرز أهمية تطوير مقاربات أكثر نقدية في تدريس حقوق الإنسان والإعلام، بما يسمح بفهم الفجوة المحتملة بين المبادئ المعيارية وممارسات تطبيقها. ومن جهة أخرى، تكتسب التعددية الإعلامية أهمية متزايدة في توسيع نطاق السرديات المتاحة وتمكين فاعلين جدد من المشاركة في إنتاج المعرفة حول الانتهاكات والأزمات الإنسانية. كما تظل مسألة تعزيز اتساق تطبيق المعايير الحقوقية وتدعيم استقلالية المؤسسات المعنية بحمايتها من القضايا المركزية في النقاشات المعاصرة حول مستقبل الشرعية الحقوقية الدولية.

وتبقى هذه الدراسة محدودة بطبيعة مقاربتها النظرية والتحليلية، إذ اعتمدت أساساً على تحليل الخطاب والمضمون ومراجعة الأدبيات العلمية دون الاستناد إلى بيانات ميدانية مباشرة حول مواقف الجمهور. ومن ثم، فإنها تفتح المجال أمام أبحاث مستقبلية يمكن أن تتناول بصورة تجريبية العلاقة بين أنماط التعرض الإعلامي والتصورات المرتبطة بالشرعية الحقوقية، أو تبحث في تأثير المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي على عمليات التأطير الإعلامي وتمثيل الضحايا وتشكيل الرأي العام تجاه القضايا الحقوقية.

وفي المحصلة، تكشف الدراسة أن النقاش حول حقوق الإنسان لم يعد ينحصر في مضمون الحقوق ذاتها، بل يمتد أيضاً إلى الكيفية التي تعرض بها هذه الحقوق وتمثل إعلامياً، وإلى أثر ذلك في تشكيل الثقة بكونيتها وحياد المؤسسات التي تتولى الدفاع عنها وتطبيقها.



الهوامش:

- ¹ International Court of Justice, Order of 26 January 2024: Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), (The Hague: International Court of Justice, 2024), pp. 22
- ² The Carter Center, Guidebook of Research and Practice to Preventing Violent Extremism, (Atlanta: The Carter Center, 2017), pp. 26
- ³ Robert M. Entman, "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm," Journal of Communication, vol. 43, no. 4 (1993), pp. 52
- ⁴ يمكن في هذا السياق الاستعانة بمفهوم "الإنسانية المتفاوتة" (Differential Humanity) "أو" "التدرج في استحقاق التعاطف" (Hierarchy of Grievability)، الذي طورته الفيلسوفة جوديث بتلر (Judith Butler)، ركيزة أساسية لفهم كيف تحدد الأطر السياسية والإعلامية قيمة الحياة البشرية. ترى بتلر أن "قابلية الحداد" (Grievability) "ليست صفة طبيعية، بل هي نتاج لآليات اجتماعية وسياسية تسبق الحياة نفسها؛ فالحياة التي لا تعتبر "قابلة للحداد" عليها لا يمكن اعتبارها "حياة" بالمعنى الكامل، وبالتالي يمكن تدميرها دون الشعور بالخسارة أو تأنيب الضمير. وينسجم هذا الإطار النظري بقوة مع واقع التأطير الإعلامي (Media Framing) للنزاعات المسلحة، حيث يشتغل الإعلام كأداة لإنتاج "تلاشي الخسارة" (Derealization of loss) عبر تحويل معاناة بعض الضحايا إلى أرقام جافة أو وقائع تقنية، بينما يضيف طابعا إنسانيا وعاطفيا مكثفا على ضحايا آخرين. وتتجلى هذه الفرضية في عدة نقاط جوهرية تدعمها المصادر:

 - التصنيف الضمني للضحايا: تمنح الخطابات الإعلامية بعض الضحايا مكانة "الضحايا المستحقين"، وهو ما يظهر في تغطية الحرب الروسية على أوكرانيا، حيث يصور الأوكرانيون كأفراد يمتلكون حياة داخلية معقدة وقصصا شخصية مؤثرة. في المقابل، يوظف الضحايا الفلسطينيون في غزة غالبا ضمن إطارات "إحصائية" أو "إدارية"، حيث يتم اختزال معاناتهم في "أعداد القتلى" أو "تدهور الأوضاع الإنسانية" دون منحهم أسماء أو هويات فردية.
 - انتقائية اللغة العاطفية: كشفت الدراسات أن المصطلحات ذات الشحنة العاطفية القوية مثل "مجزرة" (Massacre) "أو" "مذبحة" (Slaughter) تستخدم بكثافة لوصف مقتل الإسرائيليين أو الأوكرانيين، بينما يتم تجنبها بشكل منهجي عند وصف مقتل الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز كلمة "مجزرة" لوصف القتلى الإسرائيليين 53 مرة مقابل مرة واحدة فقط للفلسطينيين في فترة زمنية محددة.
 - تغييب الفاعلية والمسؤولية: يوظف التأطير الإعلامي "صياغ المجهول" (Passive Voice) "عند الحديث عن الضحايا الفلسطينيين (مثل "لقي فلسطينيون حتفهم في غارة") لإخفاء الفاعل، بينما يستخدم "صوت الفاعل" (Active Voice) "بوضوح عند الحديث عن هجمات المقاومة الفلسطينية أو الجيش الروسي. هذا "الظلم المعرفي" يسهم في حماية المعتدي من المحاسبة الأخلاقية ويجعل معاناة الضحية تبدو كأنها حدث طبيعي لا مسؤول عنه.
 - التأطير البصري المتفاوت: تعزز الصور الإعلامية هذا التدرج؛ فبينما يركز الإعلام على اللقطات القريبة (Close-ups) لوجوه الضحايا "المستحقين" لإبراز صدمتهم وحزهم، يميل في حالة غزة إلى استخدام لقطات واسعة (Wide-angle) تظهر حجم الدمار الإنشائي أو كتل الأنقاض، مما يبعد المتلقي عاطفيا عن الضحية الفردية ويحولها إلى جزء من المشهد المادي.

إن هذا التفاوت في توزيع التعاطف ينتج في النهاية "ظلم معرفي" (Epistemic Injustice)، حيث لا يتم الاعتراف بالضحايا المهمشين كأفراد يمتلكون الحق في الشهادة على معاناتهم، بل يتم التعامل معهم ككتلة مجهولة أو كأثر جانبي للنزاع، مما يشجع استمرار العنف ضدهم تحت غطاء من الصمت الأخلاقي.

- ⁵ Robert M. Entman, "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm," Journal of Communication, vol. 43, no. 4 (1993), pp. 51-56
- ⁶ Shanto Iyengar, Is Anyone Responsible? How Television Frames Political Issues (Chicago: University of Chicago Press, 1991), pp. 11
- ⁷ Jeffery Klaehn, "The Propaganda Model: Theoretical and Methodological Considerations," Westminster Papers in Communication and Culture, vol. 6, no. 2 (2009), pp. 44
- ⁸ Edward S. Herman and Noam Chomsky, Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media (New York: Pantheon Books, 1988), pp. 19-23



- ⁹ Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*, op.cit.pp. 35
- ¹⁰ يمكن في هذا الصدد مراجعة المقال الذي نشر على موقع Mondoweiss، بعنوان 'Words like Slaughter: A comparative study of The New York Times reporting in Ukraine and Gaza'، والذي تعرض لتناول جريدة The New York Times في تغطيتها لحربي أوكرانيا وغزة، وللمصطلحات والمفاهيم المستخدمة في التغطية الصحفية فيهما، المقال نشر في 16 من غشت 2024 <https://mondoweiss.net/2024/08/words-like-slaughter-a-comparative-study-of-the-new-york-times-reporting-in-ukraine-and-gaza>
- ¹¹ Susan D. Moeller, *Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War and Death* (New York: Routledge, 1999), pp. 2-9
- ¹² C. Daryl Cameron and B. Keith Payne, "Escaping Affect: How Motivated Emotion Regulation Creates Insensitivity to Mass Suffering," *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 100, no. 1 (American Psychological Association, 2011), pp. 2
- ¹³ Paul Slovic, "Psychic Numbing and Genocide," *Judgment and Decision Making*, vol. 2, no. 2 (Society for Judgment and Decision Making, 2007), pp. 84.
- ¹⁴ (2) Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Pantheon, 1978), pp. 1-28
- ¹⁵ Makau Mutua, "Savages, Victims, and Saviors: The Metaphor of Human Rights," *Harvard International Law Journal*, vol. 42, no. 1 (2001), pp. 201-204
- ¹⁶ Giorgio Agamben, *State of Exception*, trans. Kevin Attell (Chicago: University of Chicago Press, 2005), pp. 2
- ¹⁷ Adam Jhonson and Othman Ali, *CNN and MSNBC's First 100 Days of Coverage of Gaza vs. Ukraine: A Comparative Quantitative Analysis*, October 14, 2024
- ¹⁸ Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* op.cit, pp. 35
- ¹⁹ Marius Dragomir, "The Gaza War: Media Coverage and Human Rights," (Santiago de Compostela: Media and Journalism Research Center, 2024)
- ²⁰ Roberto De Vogli et al., "Selective empathy and the genocide in Gaza: the silence of health and academic associations," *Globalization and Health*, vol. 22, no. 1 (2026), pp. 12
- ²¹ Entman, Robert M., "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm," Op.cit, pp. 51-58.
- ²² Writers Against the War on Gaza, *Words Like Slaughter: A Comparative Study of The New York Times Reporting in Ukraine and Gaza*, 2024.
- ²³ W. Lance Bennett and Alexandra Segerberg, "THE LOGIC OF CONNECTIVE ACTION," *Information, Communication & Society*, vol. 15, no. 5 (2012), pp. 741-748
- ²⁴ The Carter Center, *Guidebook of Research and Practice to Preventing Violent Extremism*, (Atlanta: The Carter Center, 2017), pp. 2
- ²⁵ Yuanbo Qi, "Propaganda in focus: decoding the media strategy of ISIS," *Humanities and Social Sciences Communications*, vol. 11, no. 1 (2024), pp. 1-11
- ²⁶ Tyrone B. Burke, *ISLAMIC STATE RECRUITING IN THE WEST: HOW DABIQ FRAMES RECRUITMENT MESSAGES TO APPEAL TO WESTERNERS*, (Monterey: Naval Postgraduate School, 2018), pp. 2, 41-42



- ²⁷ Abdulaziz Al-Zaben, THE USE OF THE INTERNET AND SOCIAL MEDIA IN RECRUITING AND ORGANIZING TERRORIST GROUPS, (Saudi Arabia: Islamic Military Counter-Terrorism Coalition, 2024), pp. 3-12
- ²⁸ Human Digital, Ali Fisher and Arthur Bradley, GORE AND VIOLENT EXTREMISM: AN EXPLORATIVE ANALYSIS OF THE USE OF GORE WEBSITES FOR HOSTING AND SHARING EXTREMIST AND TERRORIST CONTENT (VOX-Pol Network of Excellence, 2025), pp. 11, 38
- ²⁹ Susan D. Moeller, Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War and Death (New York: Routledge, 1999), pp. 2
- ³⁰ C. Daryl Cameron and B. Keith Payne, "Escaping Affect: How Motivated Emotion Regulation Creates Insensitivity to Mass Suffering," Journal of Personality and Social Psychology, vol. 100, no. 1 (American Psychological Association, 2011), pp. 2
- ³¹ Birgitta Höijer, "The discourse of global compassion: the audience and media reporting of human suffering," Media, Culture & Society, vol. 26, no. 4 (SAGE Publications, 2004), pp. 519, 528
- ³² Giorgio Agamben, State of Exception, trans. Kevin Attell (Chicago: University of Chicago Press, 2005), pp. 2
- ³³ Darius Rejali, "Torture and Democracy," (Princeton University Press, 2007), pp. 1028; David Cole, "Oversight of the USA Patriot Act," Hearing Before the S. Comm. on the Judiciary, 109th Cong. (2005), p. 378.
- ³⁴ Edward Said, Orientalism (New York: Pantheon Books, 1978) وينظر أيضا: "ORIENTALISM AND ITS CHALLENGES: FEMINIST CRITIQUES OF ORIENTALIST KNOWLEDGE PRODUCTION," YorkSpace, pp. 1
- ³⁵ Larissa Ramina, "TWAIL - 'Third World Approaches to International Law' and human rights: some considerations," Revista de Investigações Constitucionais, vol. 5, no. 1 (2018), pp. 262, انظر أيضا Makau Mutua, "Savages, Victims, and Saviors: The Metaphor of Human Rights," Harvard International Law Journal, vol. 42, no. 1 (2001), pp. 201
- ³⁶ Roberto De Vogli et al., "Selective empathy and the genocide in Gaza," Globalization and Health, vol. 22, no. 1 (2026), pp. 12
- ³⁷ Paul Slovic, "Psychic Numbing and Genocide," Judgment and Decision Making, vol. 2, no. 2 (2007), pp. 84
- ³⁸ W. Lance Bennett and Alexandra Segerberg, "The Logic of Connective Action," Information, Communication & Society, vol. 15, no. 5 (2012), pp. 742